الجزء الثانى

الإقتصـــــــاد

مقدمة الاقتصاد

عزيزى الطالب

بين يديك مادة الاقتصاد التى تقدم إليك صورة مبسطة عن علم الاقتصاد وتطوره ودوره فى حياتنا حتى يمكنك مواكبة التطورات الاقتصادية من حولك ، وفهم كل جديد فى عالم الاقتصاد ، لتستطيع التعايش والتعامل مع كل ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية .

ففى هذا الكتاب سوف يناقش الموضوعات التالية

- فى الفصل الأول وعنوانه « الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية »

يشرح مبررات دراسة علم الاقتصاد موضحًا مدى أهمية توافر المعلومات كعنصر مساعد في حل المشكلة الاقتصادية ، وكذلك سيناقش مجالات علم الاقتصاد

- فى الفصل الثاني وعنوانه « عناصر الإنتاج »

يفرق بين عناصر الإنتاج المختلفة موضحًا خصائص كل منهم .

- في الفصل الثالث وعنوانه « الدخل القومى »

يتعرف على مفهوم الدخل القومى والفرق بينه وبين مفهوم الناتج القومى ، وعلاقتهما بمستوى التقدم الاقتصادى للدول .

- فى الفصل الرابع وعنوانه « المالية العامة ودور الدولة »

يتتبع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى بمجالاته الثلاث ، وكذا أهم المبادئ القانونية والعامة لتحقيق كفاءة السياسة الضريبية وانعكاسات ذلك على الإيرادات العامة ، ويستعرض أيضا ملامح التطوير التى لحقت بمبدأ توازن الموازنة العامة فى الفكر الحديث .

- فى الفصل الخامس وعنوانه « النقود والبنوك »

يوضح الظروف التى أدت إلى نشأة النقود ، ومراحل تطورها ، كما يوضح أيضا الفرق بين النقود الائتمانية والنقود الورقية ، ودور البنك المركزى فى إصدارها ، كما يعرض تطور وسائل الدفع الإلكترونية والنقود الرقمية .

وأخيرا فى الفصل السادس وعنوانه « العلاقات الاقتصادية الدولية »

يحدد خصائص التجارة الدولية التى تميزها عن التجارة الداخلية ، خاصة فى ظل التغيرات الاقتصادية المصاحبة لعملية العولمة ، وأثر ذلك على ميزان المدفوعات لكل دولة .

وأخيرا نتمنى عزيزى الطالب أن تستفيد من ما بين يديك لتسهم به فى نهضة وتنمية مجتمعك

المؤلف والمراجع

ولجنة التعديل

ومركز تطوير المناهج والمواد التعليمية

الفصل الأول

الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

الأهداف

يصبح الطالب فى نهاية دراسته لهذا الفصل قادرًا على أن :

١. يناقش مبررات دراسة علم الاقتصاد على مستوى الدولة والأفراد.

٢. يحدد الخصائص الأساسية للحاجات الإنسانية .

٣. يضع تعريفًا لمفهوم الموارد الاقتصادية

٤. يفسر اهتمام علم الاقتصاد بدراسة الموارد النادرة دون غيرها من الموارد الأخرى .

٥. يوضح مدى أهمية توافر المعلومات كعنصر مساعد فى حل المشكلة الاقتصادية .

٦. يوضح مفهوم المشكلة الاقتصادية فى ضوء عنصرى الندرة والاختيار .

٧. يشرح علاقة الاقتصاد بمشكلة الاختيار .

٨. يوضح مدى ارتباط مفهوم الاختيار بمفهوم التضحية ، ومكانة مفهوم التضحية بالنسبة لعلم الاقتصاد .

٩. يحدد مجالات علم الاقتصاد .

١٠. يضع تعريفا لعلم الاقتصاد .

• تمهيد

إننا نعيش فى عصر تحتل فيه المشكلة الاقتصادية سواء بالنسبة للدول النامية التى تنتمى إليها أو بالنسبة للدول المتقدمة مكان الصدارة فى اهتمامات الرأى العام ، وفى مثل هذه الظروف تعتبر المعرفة بأساسيات علم الاقتصاد ضرورة حيوية لكل مواطن ؛ حتى يستطيع أن يتابع الأحداث والتطورات العامة ويشارك فيها مشاركة فعالة .

ورغم أن المشكلة الاقتصادية قديمة قدم العالم ، فإن ظهور علم الاقتصاد هو أمر حديث نسبيا .

والاقتصاد هو فرع من المعرفة العلمية ، التى تبحث بشكل منظم فى كيفية مواجهة هذه المشكلة الاقتصادية .

وإذا كان من الطبيعى أن نبدأ دراسة الموضوع ببدايته الطبيعية ألا وهى تعريفه ، فإن ذلك لن يكون متيسرا قبل أن نحيط بطبيعة المشكلة الاقتصادية ذاتها ، ويتطلب هذا أن نتعرض لموضوعي الحاجات والموارد.

أسئلة الفصل الأول

١- أى العبارات الأتية صحيح وأيها غير صحيح مع ذكر السبب فى الحالتين :

أ. تتناقص المنفعة الحدية تدريجيًا مع تناقص الوحدات المستخدمة .

ب . قد تكون السلعة إنتاجية أو استهلاكية على حسب الغرض المخصص لها .

٢- ما المقصود بالمفاهيم الاقتصادية التالية :

أ . الحاجات .

ب . الموارد .

جـ . علم الاقتصاد.

٣- بم تفسر ؟

أ . الحاجات البشرية هى المحرك الأساسى لكل نشاط اقتصادى .

ب . الأهمية الاقتصادية للمعلومات .

جـ . المشكلة الاقتصادية مشكلة ندرة واختيار .

٤- تخير الإجابة الصحيحة مما بين الأقواس :

أ – يطلق على الموارد النادرة اسم الموارد .....

« الحرة – الاقتصادية – الاستهلاكية – الإنتاجية »

ب – يهتم علم الاقتصاد بالموارد الأكثر .....

« ندرة – أهمية – ضرورة – إشباعا »

جـ – تتمثل المشكلة الاقتصادية فى .....

« ارتفاع الأسعار – وفرة المعلومات – انخفاض الاسعار – ندرة الموارد بالنسبة للحاجات »

د – تتمثل خصائص الحاجات فى الآتى عدا .....

« الإشباع – التنوع – الثبات – التطور »

- **مجالات الاقتصاد**

لعلم الاقتصاد أربعة مجالات :

١. الاقتصاد الكلى أو التجميعى : والذى يتناول المستويات العامة للنشاط الاقتصادى .

٢. الاقتصاد الجزئى أو الوحدى : والذى يتناول سلوك الوحدات الاقتصادية كمستهلكين أو منتجين « (العرض و الطلب).

٣. اقتصاديات الرفاهية : والذى يتناول تقييم السلوك الاقتصادى فى ضوء تحقيق معايير الكفاءة .

٤. اقتصاديات النمو والتنمية : والذى ينظر إلى المستقبل وما نعده له من إمكانيات للنمو والتنمية .

- **تعريف علم الاقتصاد**

هو علم اجتماعى يدرس المشكلة الاقتصادية المتمثلة فى الندرة النسبية للموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان ، وكيفية استخدام هذه الموارد المحدودة على أفضل نحو مستطاع ، حتى يمكن الوصول إلى أقصى إشباع ممكن لتلك الحاجات .

البشرية المتاحة فى العملية الإنتاجية من جانب الأفراد « المعلم الطبيب الضابط إلخ » .

جـ - موارد مصنعة « رأس المال » : تلك الموارد الناتجة عن تفاعل الإنسان مع الطبيعة ، وتعرف برأس المال المادى مثل الموارد الطبيعية المستخرجه من الأرض بعد معالجتها صناعيًا وتحويلها إلى معدات والآت إنتاجية كالحديد والألمونيوم وكذلك المنتجات الأولية الزراعية التى تدخل فى بعض الصناعات « كالقمح والقطن والصوف »

وبعد أن تعرفت عزيزى الطالب على كل من الحاجات والموارد ، سنتعرف على السلع

السلع : هى الوسائل التى تصلح لإشباع الحاجات بطريق مباشر أو غير مباشر وتنقسم إلى :

أ – سلع إستهلاكية . ب- سلع إنتاجية .

أ – سلع إستهلاكية : وهى تصلح لإشباع الحاجات بطريقة مباشرة

أمثلة الحذاء ، وجبة الغذاء ، إلخ .

ب – سلع إنتاجية : وهى تصلح لإشباع الحاجات بطريقة غير مباشرة ، سواء بالمساعدة فى إنتاج السلع التى تصلح لذلك أو بعد إجراء عدة عمليات عليها لكى تصبح صالحة للإستخدام .

أمثلة الجلد المستخدم فى تصنيع الحذاء ، الآلات ، المعدات ، إلخ »

ملاحظة هامة تصنف السلع إلى إستهلاكية أو إنتاجية بالرجوع إلى طريقة الاستخدام التى خصصت لها ، وليست خصائص السلعة ذاتها .

- **أهمية المعلومات**

كما ذكرنا سالفًا تتمثل المشكلة الاقتصادية فى وجود حاجات عديدة وموارد محدودة ، كلما زاد حجم المعلومات المتاحة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية عن الحاجات القابلة للإشباع والموارد المتاحة ، فترتب على ذلك ما يلى :-

أ – زيادة قدرة النظام الإقتصادى على حل المشكلة الاقتصادية .

ب – الاستخدام الأمثل لكل الموارد والإمكانيات والكفاءات المتاحة وتقليل الهدر إلى صفر .

ج - تتحدد كفاءة النظام بقدرتة علي توفير أكبر قدر من المعلومات المناسبه عند إتخاذ القرار الإقتصادي .

- **المشكلة الإقتصادية مشكلة عامة (الندرة و الإختيار) :**

ووجود موارد نادره أدى إلى ظهور المشكلة الاقتصادية والتى تنتج عن تعدد الأهداف وندرة الموارد ، وهنا تظهر مشكلة الندرة والاختيار أو تكلفة الفرصة الضائعة أى أن اختيار هدف يعنى التضحية بالأهداف الآخرى التى كان يمكن إشباعها بالوسائل نفسها .

مثال قطعة أرض فضاء إذا أقمنا عليها منزل نضحى بإقامة مدرسة أو مصنع .. وهكذا

الموارد

- **التعريف**

الموارد هى كل ما يصلح لإشباع الحاجات البشرية بطريق مباشر أو غير مباشر .

والموارد بهذا الشكل متعددة ومتنوعة فالهواء مورد لأنه يشبع حاجة الفرد إلى التنفس ، والشمس كذلك مورد لأن أشعتها وحرارتها ضرورية للحياة بصفة عامة ، كذلك فإن الأرض الزراعية وما تنبته تعد من الموارد ، لأنها تشبع حاجة الفرد إلى الغذاء وأحيانا إلى الكساء وهكذا تتعدد الموارد ، والآن سنتعرف على أنواع الموارد

- **أنواع الموارد**

أولا : يمكن تقسيم الموارد من حيث خصائصها :

أ- من حيث تجددها :

١ . **متجددة :** وهى تلك الموارد التى لديها القدرة على التجدد للمحافظة على نوعها ، أى إنها تزيد زيادة طبيعية ، ولكنها تحتاج لتنظيم استخدامها حتى يستمر الانتفاع بها ، فمثلًا الأشجار تنمو وتثمر وتخرج البذور التى تسقط على الأرض فتنبت شجرة من جديد .

٢ . **فانية :** أى منتهية مثل الموارد الموجودة فى باطن الأرض ، فهى موجودة بكميات معينة وأنها تقل مع استمرار السحب منها مثل المعادن والبترول .

ب – من حيث ندرتها

١ . **موارد اقتصادية** ويقصد بها تلك الموارد الموجودة بكمية أقل مما يشبع الحاجات ولها وحدها قيمة اقتصادية ، وهى التى يهتم بها علم الاقتصاد .

وهنا يجب الإشارة إلى الندرة النسبية تعنى أن المورد يوجد بكمية أقل مما يشبع كل الحاجات التى تصلح لإشباعها وأن اختلفت من فرد إلى أخرى ومن مجتمع إلى أخر ومن فترة إلى أخرى .

٢ . **موارد حرة :** ويقصد بها تلك الموارد الموجودة بكميات غير محدودة ، أي أنها موجودة بكمية أكبر مما يشبع كل الحاجات التى تصلح لإشباعها .

ثانيا : يمكن تقسيم الموارد من حيث طبيعتها إلي :

أ- موارد طبيعية : ويقصد بها الأشياء التى ليس للإنسان دخل مباشر فيها ، لأنها من صنع الله وحده ، ويكون لها تأثير مباشر على الثروة القومية « الغابات ، التضاريس ، المعادن ، البحار ، الأنهار »

ب – موارد بشرية « العنصر البشرى » : وتتمثل فى المجهود البشرى « فكرى ، يدوى ، خدمى » ، الذى تبذله القوى

الحاجات

- **التعريف**

الحاجة هى شعور بالحرمان يلح على الفرد ، مما يدفعه إلى القيام بما يساعده على القضاء على هذا الشعور ، ومن ثم يؤدى لإشباع حاجاته .

- **أنواع الحاجات**

يمكن تقسيم الحاجات حسب أهميتها لحفظ الحياة إلى :

١. حاجات أولية : وهى الحاجات الضرورية لحفظ وجود الإنسان مثل المأكل ، الملبس ، المسكن .

٢. حاجات ثانوية : وهى حاجات نفسية واجتماعية متعلقة بالوسط الحضارى الذى يعيش فيه الإنسان وقد تكون فردية أو جماعية مثل (الصحة ، التعليم ، الأمن ، العدالة) .

- **خصائص الحاجات**

١. الإشباع : تتسم الحاجات بأنها قابلة للإشباع ، أى أن الإنسان يستطيع إشباع حاجاته بمجرد استخدام الوسائل المناسبة بما يؤدى تدريجيا إلى تناقص الشعور بالحرمان وهذا الأمر يمثل ظاهرة « تناقص المنفعة الحدية وهى تعنى « تناقص الشعور بالحرمان مع زيادة الوحدات المستخدمة من الوسيلة المناسبة لإشباع الحاجات .

مثال الكوب الأول من الماء يحقق إشباعًا يفوق بكثير الأكواب التالية للصائم والظمآن

٢. الزيادة المستمرة : حاجات الفرد وتكون قابلة للزيادة المستمرة ، حيث إن هناك دائما حاجات جديدة له فكلما نجح فى إشباع عدد معين من الحاجات ظهرت حاجات جديدة .

٣. التنوع : تتطور حاجات الإنسان بصورة مستمرة ويرجع ذلك إلى أن كل مرحلة عمرية لها احتياجاتها ، وكل وسط حضارى له احتياجاته فحاجات الإنسان فى الريف تختلف عنها فى المدينة ، كما أن العادات والتقاليد تلعب دورًا فى تحديد الحاجات .

٤. التجدد : تتجدد وتتعدد حاجات الإنسان دائمًا ، فكلما أشبع حاجه معينة تولدت مكانها حاجات أخرى فحاجات الإنسان تتجدد بعد إشباعها .

مثال : الجائع يستطيع أن يشبع حاجته بمجرد تناول الطعام ولكن سرعان ما يشعر بالجوع مرة أخرى .

الحاجات البشرية على النحو المتقدم هى المحرك الأساسى لكل النشاط الاقتصادى فالهدف النهائى للنشاط الاقتصادى هو إشباع الحاجات الإنسانية ، على أن ذلك لا يعنى أن كل الحاجات لها التأثير نفسه على النشاط الاقتصادى ، فليست حاجات كل فرد متساوية فى التأثير على الحياة الاقتصادية .

- **أنواع العمل**

يختلف العمل المبذول من مهنة إلى أخري ، ويتم التقسيم طبقًا للصفة الغالبة على نوع العمل فيمكن تقسيمه إلى أعمال يدوية « عضلية » تعتمد على الجهد العضلي ، وأعمال ذهنية تستند إلى المعرفة ، وفى الواقع لا يوجد عمل يدوى يعتمد فقط على الجهد العضلى دون استخدام الملكات الذهنية ، وبالمثل لا يوجد عمل ذهنى تماما لا يتطلب أى جهد بدنى

ثانيا : الطبيعة

العنصر الثانى من عناصر الإنتاج ، وهى تعنى كل الموارد والقوى التى يجدها الإنسان دون جهد من جانبه وهى هبة من صنع الله كما أنها محدودة الكمية من أمثلتها الأرض ، المناجم ، الغابات ، مساقط المياه ، إلخ

تؤثر الموارد الطبيعية تأثيرا كبيرا فى النشاط الاقتصادي ، فوجود مناجم وأراضى وغير ذلك يؤثر على طبيعة النشاط الاقتصادى ، ومن هنا دخل بعد المكان إلى دراسة الاقتصاد ، وهذا لا يعنى أن هناك حتمية جغرافية لا مفر منها لأن الإنسان استطاع التغلب على قيود الموقع أو المكان من خلال التجارة الدولية .

- **خصائص الموارد الطبيعية**

١. خاضعة للحقوق القانونية : يهتم علم الاقتصاد بالموارد النادرة ، وهذا الأمر يعنى اختيار لبعض الأهداف والتضحية بأهداف أخرى كان يمكن تحقيقها باستخدام نفس الوسيلة ، وهذا الأمر يستلزم الاعتراف بوجود سلطة على هذه الموارد تسمح باختيار الهدف الأمثل ، وهذا يتطلب الإعتراف بوجود سلطه وهى فكرة الحق .

٢. هبة من الله : رغم أن الطبيعة هبة من الله فإنها معطاءة وغير منتجة ، ونادرًا ما تستخدم بصورتها الأولية ، بل لا بد من تدخل الإنسان لذلك تكاد تكون مصنوعة .

٣. غير قابلة للهلاك : رغم أن الطبيعة غير قابلة للهلاك إلا أن الإنسان أساء استغلالها بشكل جعلها أقل صلاحية لإشباع حاجاته .

وبذلك نجد أن الصفتان لا تتحققان بشكل كامل ، فالأمر يحتاج لمزيد من التروى .

- **الموارد الحرة والحفاظ على البيئة**

يعتبر الهواء ومياه البحر من الموارد الحرة ، أى لا تخضع لأى سيطرة وليس هناك حدود لاستخدامها ، ولكن من زاويا معينة تكاد تكون هذه الموارد نادرة أيضا ، فإذا نظرنا إلى مدى التلوث الذى يلحق بالهواء ومياه البحر لأدركنا أننا نعبث بموارد متاحة ، ومن هنا فيجب على الحكومات فرض القيود اللازمة للحفاظ على البيئة .

ثالثا : رأس المال .

وهو العنصر الثالث من عناصر الإنتاج ، وهو مجموعة غير متجانسة من الآلات والأدوات والأجهزة المصنوعة ، التى تساعد عند استخدامها فى عملية الإنتاج على زيادة إنتاجية العمل وخلق مزيد من السلع والخدمات .. فقد اكتشف

- **أقسام عناصر الإنتاج**

يتم تقسيم عناصر الإنتاج إلى مجموعتين أو ثلاث مجموعات كبيرة ، فهناك الموارد البشرية ، وهناك الموارد الطبيعية ، وهناك الموارد المصنوعة ، وهذا التقسيم يتفق مع التقسيم التقليدى لعناصر الإنتاج إلى العمل ، والأرض ، ورأس المال ، ويفضل بعض الاقتصاديين المحدثين تقسيم عناصر الإنتاج إلى مجموعتين فقط العمل ورأس المال ، لأن الاتجاه المعاصر يرى الطبيعة غير متميزة عن رأس المال .

ويلاحظ أنه لا جدال فى أن العمل هو العنصر الإيجابى فى عملية الإنتاج ، فالاقتصاد شأنه شأن كل العلوم ، لم يقم إلا بالإنسان وللإنسان .

أولا : العمل

- **ماهية العمل**

العمل عنصر من عناصر الإنتاج فهو الجهد الإنسانى المبذول من خلال العملية الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات .

وهنا لا يجب النظر إلى إدارة عنصر العمل كمورد اقتصادى عادى ولكنه عنصر إنسانى و لذلك يجب مراعاة هذا الإعتبار الإنساني من حيث تنظيم ساعات العمل والإجازات والأجر الذى يحصل عليه العامل لأنه لا يكون فى مقابل جهده فقط وإنما دخل يحدد مستوى معيشته أيضًا .

- **خصائص العمل**

يتميز العمل كعنصر من عناصر الإنتاج بالآتى .

١. نشاط واع وإرادى .

أ – نشاط واع : الإنسان يعيش فى الطبيعة فهو وحده الذى يعيها ويستوعبها ويحولها ويغيرها ويطورها .

ب – نشاط إرادى : فإنه يفترض أن الإنسان يقوم بالحساب الاقتصادى ويقارن بين العائد الذى يعود عليه من بذل هذا النشاط والتكلفة التى يتحملها .

٢. العمل مؤلم بطبيعته

يمكن النظر إلى الألم الذى يصاحب العمل باعتباره التكلفة والتضحية التى يتحملها من يقوم بالعمل ، ويكون هذا الألم ناتج عن الإرهاق البدنى أو العصبى ولكن العمل هو مصدر المتعة والسعادة أيضا ، فعندما يرى العامل نجاحه وما ينجزه تتحقق السعادة والرضا .

١. مجهود غائى

يهدف إلى المشاركة فى إنتاج السلع والخدمات ، وإذا كان الجهد الذى يبذله الإنسان لا يهدف إلى الإنتاج فإنه لا يعتبر عملًا بالمعنى الاقتصادى .

اسئلة الفصل الثانى

١- ضع علامة (✓) أو علامة (×) مع ذكر السبب فى الحالتين :

أ- يعتبر رأس المال مجموعة غير متجانسة من الآلات والأدوات .

ب- يمثل رأس المال عنصرا قابلا للدوام .

ج – العمل هو العنصر الإيجابى فى العملية الإنتاجية .

د – تمثل الطبيعة عنصرًا دائمًا ولكنها محدود الكمية .

٢- قارن بين :

أ – خصائص الطبيعة وخصائص رأس المال .

ب – رأس المال الثابت ورأس المال المتداول .

٣- أكتب المفهوم أو المصطلح الاقتصادى الذى تشير إليه كل عبارة من العبارات التالية :

أ – مجهود غائى يهدف إلى خلق المنافع بالإسهام فى إنتاج السلع والخدمات .

ب – كل الموارد والقوى التى يجدها الإنسان دون جهد من جانبه .

٤- ما النتائج المترتبة على ... ؟

أ – الاستغلال السيء للطبيعة .

ب – استهلاك رأس المال الثابت .

٥- ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة من (أ – ب – جـ - د) لكل مما يلى :

(١) أى من العناصر الأتية يمثل عنصر العمل من الناحية الاقتصادية :

أ – عزف الموسيقى لإشباع هوايته .

ب – علاج الطبيب لمرضاه .

ج- قيادة السيارة للتنزه .

د – قضاء وقت فى لعب الشطرنج .

(٢) أى من العناصر الآتية يمثل استهلاكًا اقتصاديًا لرأس المال :

أ – انتهاء العمر الافتراضى لآلة ما .

ب – الاستفادة من إمكانات الآلة فى زيادة الإنتاج .

ج – عدم صلاحية الآلة بظهور الآلات الحديثة تكنولوجيا .

د – زيادة المنفعة الاقتصادية لعناصر الإنتاج .

الإنسان منذ وقت بعيد جدوى الإنتاج غير المباشر ، بأن يقوم أولا بصنع بعض الأدوات والآلات التى يستخدمها بعد ذلك فى الإنتاج بما يحقق الإنتاج بكفاءة أكبر . وهكذا ظهر رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج فى شكل الأدوات والآلات التى يستخدمها الإنسان فى الإنتاج .

- **أنواع رأس المال :**

يمكن تقسيم رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج إلى : -

١. رأس المال الثابت وهو الذى يمكن استخدامه مرات عديدة فى الإنتاج ، دون أن يفقد خصائصه الأساسية ، ومن أمثلة رأس المال : الآلات وأدوات العمل والتجهيزات الفنية والإنشاءات ، ويطلق عليها أحيانا الأصول الإنتاجية .

٢. رأس المال المتداول : وهو الذى يستخدم مرة واحدة فى عملية الإنتاج يفقد بعدها شكله الأول ويختفى فى نهاية الأمر فى السلعة المنتجة كجزء منها . ومن أمثلة المواد الأولية والوسيطة والوقود ، ويطلق عليها أحيانا (رأس المال الجارى) .

- **خصائص رأس المال :**

١. عنصر صنعه الإنسان : حيث يعتمد تكوين رأس المال على الادخار (وهو التضحية بجزء من الاستهلاك فى الوقت الحاضر) وتنقسم الدول من حيث قدرتها على الإدخار إلى نوعين متقدمة لديها قدرة كبيرة على الادخار وبالتالى كم كبير من رأس المال وإنتاجية عالية على عكس الدول النامية .

٢. قابل للهلاك : ومن ثم ينبغى تجديده حيث يتعرض رأس المال الثابت لنوعين من الاستهلاك هما :

أ – الاستهلاك المادى : حيث ان استخدام رأس المال فى الإنتاج يؤدى إلى إهلاكه ماديا

مثال : آلات يصيبها التلف والتآكل بمرور الزمن ونتيجة لكثرة الاستخدام .

ب – الاستهلاك الاقتصادى : يرجع إلى ما يحدثه التقدم الفنى وتغير الأذواق من فقد رأس المال لقدرته الإنتاجية بكفاءة .

مثال : ظهور آلات وأجهزة جديدة قادرة على الإنتاج بتكاليف أقل ، أو نتيجة لتغير الأذواق وتقلص الطلب على السلعة .

ملاحظات هامة :

١- يثير استهلاك رأس المال بنوعية مشاكل محاسبية عديدة ، وينبغى على أى نظام اقتصادى ناجح أن يعمد إلى الاحتفاظ بقيمة رأس المال المتاح لديه ، عن طريق تعويض استهلاك رأس المال بنوعية بشكل مستمر .

٢- تنطوى التنمية الاقتصادية إلى حد بعيد على العمل على زيادة حجم رأس المال المتاح للاقتصاد القومي ، حيث لا تتوقف التنمية الاقتصادية على حجم رأس المال فقط بل تعتمد وبدرجة كبيرة على مدى تطور العنصر البشري .

الفصل الثانى

عناصر الإنتاج

الأهداف

يصبح الطالب فى نهاية دراسته لهذا الفصل قادرًا على أن :

١. يذكر خصائص العمل كعنصر من عناصر الإنتاج .

٢. يحدد الخصائص المميزة لكل من الطبيعة ورأس المال .

٣. يضع تبريرا لخضوع عنصر الطبيعة لمجموعة من الحقوق ، على الرغم من كونها هبة من الله .

٤. يضع تعريف لرأس المال باعتباره عنصرًا من عناصر الإنتاج .

٥. يفرق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول .

٦. يوضح المقصود باستهلاك رأس المال ويحدد أنواع هذا الإستهلاك .

تمهيد

المقصود بالإنتاج

رأينا فيما سبق كيف أن إشباع الحاجات يقتضى القيام بالإنتاج ، فلكى يقوم الفلاح بإنتاج القمح عليه أن يبذل جهدًا فى بذر البذور والقيام بالعمليات الزراعية المختلفة من حرث ورى وحصاد ... إلخ ، ولا بد من وجود تربة صالحة للزراعة ، ومن توافر كميات مناسبة من المياه ، وكذلك قد يحتاج الأمر إلى بعض أنواع المخصبات والمبيدات الكيماوية ، وعادة لا يبذل الفلاح جهدا مستقلاً إذ قد يستعين بطاقات الحيوان فى الجر والحرث ، وربما ببعض الطاقات الميكانيكية مثل قوة البترول أو الكهرباء فيما يستخدم من آلات لرفع المياه أو لرش المبيدات .

أسئلة الفصل الثالث

١- ضع دائرة حول الحرف الذى يمثل الإجابة الصحيحة فيما يلى :

- أيها أكثر دلالة على مستوى النشاط الاقتصادى ؟

أ- الدخل القومى .

ب – الناتج القومى .

ج – النمو الاقتصادى .

د – الإنتاج القومى .

- يتمثل الفرق بين الإنتاج القومى والناتج القومى فى .....

أ – القيمة المضافة .

ب – متوسط دخل الفرد .

ج – قيمة الاستهلاك .

د – قيمة الاستثمار .

- يتثمل الإنفاق القومى فى مجموع الإنفاق على ....

أ – الاستهلاك .

ب – الاستثمار .

ج – السلع والخدمات .

د – الاستهلاك والاستثمار .

- يتمثل الفرق بين الدخل النقدى والدخل الحقيقى فى التأثر بـ .....

أ – متوسط دخل الفرد .

ب – تغير مستوى الأسعار .

ج – المنفق على السلع الاستثمارية

د – المنفق على الاستهلاك .

عزيزى الطالب سنتعرف على كل من الاستهلاك والاستثمار

١. **الاستهلاك** : يعنى الإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات مباشرة ، وقد يكون الاستهلاك خاص أو عام .

أ – الاستهلاك الخاص : يقصد به الإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات الفردية (شراء المنتجات الغذائية ...)

ب – الاستهلاك العام : يقصد به إنفاق السلطات العامة بقصد إشباع الحاجات الجماعية (التعليم – الصحة .. الخ)

ملاحظة هامة : يواجه الاستهلاك مشكلة قياس الاستهلاك ، لذلك يتم قياس استهلاك السلعة بمجرد شراء الفرد لها .

مثال : السيارة هى من السلع المعمرة ومن يشتريها لم يقصد استهلاكها فى الحال ، ولأسباب عملية بحتة ، يعتبر أن السيارة قد تم استهلاكها بمجرد الشراء .

يتضح لنا مما سبق أن الاستهلاك هو الجزء من الدخل القومي ، الذى ينفق للحصول على السلع الاستهلاكية .. وأما ما يتبقى من الدخل القومى يطلق عليه .. الادخار .

والآن .. نتعرف على الادخار

٢. **الادخار**

هو عملية سلبية تمثل جزء من الدخل ، لم ينفق للحصول على السلع الاستهلاكية .

إذن الادخار = الدخل القومى – الاستهلاك .

٣. **الاستثمار**

ويقصد به الإنفاق من أجل الإضافة إلى ثروة البلد الإنتاجية فى الفترات القادمة ، أى الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية التى تمكن من زيادة القدرة الإنتاجية مثل (الآلات – المبانى – الخ)

أى أن المجتمع لا يستخدم كامل قدرته الإنتاجية المتاحة لإنتاج سلع وخدمات استهلاكية ، بل يخصص جزء للإضافة لرأس المال الثابت ، والمخزون السلعى ورأس المال المتداول بهدف إنتاج السلع أو الخدمات فى المجتمع .

- **مفهوم متوسط الدخل**

متوسط الدخل : يقصد به ما حصل عليه كل فرد من الدولة من دخل فى المتوسط خلال عام ما ، ويتم تقديره بالمعادلة التالية

$$\text{متوسط الدخل} = \frac{\text{الدخل القومى للدوله فى العام المذكور}}{\text{عدد سكان هذه الدولة فى ذلك العام}}$$

– إذن كلما زاد مقدار الدخل القومى بالنسبة إلى عدد الأفراد فى الدولة زاد متوسط الدخل .

١. طريقة الناتج القومى

للتعرف على الناتج القومى فلا بد من التعرف على الإنتاج القومى ، فيمكن تعريفه بأنه (مجموع ما أنتج فى الاقتصاد من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة ، وقد يرتبط الإنتاج بالسلع المادية وغير المادية) .

مثال : أحد المشروعات يقوم بإنتاج الصلب ، ويقوم مشروع آخر بإنتاج السيارات ، فإنه يمكن القول بأن المشروع الأول ينتج ما قيمته كذا من الصلب ، وأن المشروع الثانى ينتج ما قيمته كذا من السيارات . و إذا أردنا معرفة إنتاج المشروعين معا ، فأنه لا يكون حاصل جمع إنتاج المشروعين،والسبب فى ذلك هو أن جزء من الصلب سيحسب مرتين : مرة باعتباره إنتاجا للمشروع الأول ، ومرة باعتباره جزءا من إنتاج المشروع الثاني وهو السيارات (وهو ما يعرف بالإزدواج المحاسبى)

- ولتجنب خطر الازدواج المحاسبى ، ينبغى أن يقدر الإسهام الإنتاجى للاقتصاد القومى وفقًا لما سمى بالقيمة المضافة أو قيمة الإنتاج المضاف .

- وهنا يظهر مفهوم الناتج القومى (الذى يعبر عن مجموع الإسهام الإنتاجى للمشروعات فى اقتصاد معين خلال فترة معينة (سنة فى العادة)

إذن لقياس الإسهام الإنتاجى لأحد المشروعات فى الناتج ، فإنه ينبغى الاقتصار على ما يضيفه هذا المشروع إلى قيمة السلعة التى ينتجها (أى القيمة المضافة)

٢. طريقة الأنصبة الموزعة

تهتم هذه الطريقة بحساب الدخل القومى من حيث توزيعه على عناصر الإنتاج فيتم تقدير الدخل القومى بجمع دخول عناصر الإنتاج المختلفة التى ساهمت فى النشاط الإنتاجى ، وتتمثل هذه الدخول فى دخول العمل و تعنى الأجور والمرتبات والمكافآت ودخول الملكية تتمثل فى الأرباح والفوائد والريع

يجب استبعاد :

أ- المتحصلات الأخرى التى لا ترتبط بالإسهام فى الإنتاج مثل الإعانات الاجتماعية – إعانات البطالة .

ب- الكسب والخسارة والرأسمالية

مثال : قد يبيع أحد الأفراد بعض الأصول (منزل مثلا) بثمن أعلى مما اشتراه به . وهو ينظر إلى الكسب الرأسمالى كنوع من الدخل ، ولكن هذا الإيراد لم ينتج عنه إسهام فى الإنتاج ولذلك لا يدخل فى حساب الدخل القومى .

٣. طريقة الإنفاق القومى

تعتمد هذه الطريقة على احتساب كافة المبالغ التى تم إنفاقها فى المجتمع من قبل الأفراد والمشروعات والهيئات الخاصة والعامة على شراء السلع والخدمات المنتجة فى الاقتصاد خلال فترة معينة (عادة سنة) .

ويمكن تعريف الانفاق القومى بأنه (مجموع ما أنفق خلال فترة معينة على الاستهلاك والاستثمار فى الاقتصاد القومى وذلك خلال فترة زمنية معينة .

- **الدخل القومى**

يمكن تعريفه بأنه (مجموع الدخول المكتسبة لجميع أفراد المجتمع ومشروعاته خلال سنة مقابل إسهامهم فى العملية الإنتاجية وينقسم (الدخل القومى) إلى نوعين هما : -

١. الدخل القومى النقدى : ويقصد به كمية النقود التى يحصل عليها أفراد المجتمع من عوائد عوامل الإنتاج مقابل مشاركتهم فى العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة وهى غالبا سنة .

٢. الدخل القومى الحقيقى : وهو يمثل مقدار ما يحصل عليه أفراد المجتمع من السلع والخدمات فى مقابل الدخل النقدى ، وهمزة الوصل بين الدخل النقدى والحقيقى هى الأسعار ، فارتفاع الاسعار يعنى انخفاض الدخل الحقيقى والعكس صحيح .

إذن ما يحسب فى الدخل القومى هو الدخول الناتجة عن المساهمة فى العملية الإنتاجية ، كما توجد دخول أخرى يحصل عليها الأفراد ولا يترتب عليها المساهمة فى العملية الإنتاجية وتسمى المدفوعات التحويلية .

المدفوعات التحويلية : هى مدفوعات ليست مقابل خدمات إنتاجية تم تأديتها ، وبالتالى لا تدخل ضمن حساب الدخل القومى ، وسميت مدفوعات تحويلية لأن الدولة حصلتها من الأفراد فى صورة (رسوم - ضرائب - جمارك) ثم حولتها لهم فى صور أخرى مثل (الإعانات الاجتماعية – إعانة البطالة – الهبات – التبرعات) .

- **موارد الدخل القومى :**

١. الريع : العائد الذى يحصل عليه صاحب الأرض مقابل خدماتها التى تساهم بها فى العملية الإنتاجية .

٢. الفائدة : هى كل ما يدفع لصاحب رأس المال مقابل استخدامه أو استعماله ، وهى واجبة الأداء مهما كانت نتيجة هذا الاستغلال أو الاستعمال من ربح يعود على المستغل لـ (رأس المال) أو خسارة تلحق به ، مثل (الفائدة التى نحصل عليها من استثمار الأموال فى البنوك .)

٣. الأجر : هو الدخل الذى يحصل عليه العامل مقابل عمل يقوم به أو خدمة يؤديها لصاحب العمل ، أى أنه ما يحصل عليها العامل البشرى مقابل مساهمته ومشاركته فى العملية الإنتاجية وقد يسمى راتب أو أتعاب أو ماهية .

٤. الربح : المكافأة التى تمنح للعامل مقابل مساهمته ومشاركته فى العملية الإنتاجية .

- **طرق قياس الدخل القومى**

يمكن قياس الدخل القومى باستخدام ثلاث طرق :

١. طريقة الناتج القومى
٢. طريقة الأنصبة الموزعة
٣. طريقة الإنفاق القومى

والآن عزيزى الطالب سنتعرف على كل منهم

الفصل الثالث

الدخل القومى

الأهداف

يصبح الطالب فى نهاية دراسته لهذا الفصل قادرا على أن :

١. يعرف كل من (الدخل القومى – الدخل القومى النقدى – الدخل القومى الحقيقى – الناتج القومى – الإنفاق القومى – الاستهلاك – الادخار – الاستثمار) .

٢. يبدى رأيه فى العبارة القائلة بأن (العبرة بالدخل الحقيقى لان الدخل النقدى يمكن أن يكون مضللاً) .

٣. يحدد موارد الدخل القومى .

٤. يناقش طرق قياس الدخل القومى .

٥. يحدد مدى صحة العبارة القائلة بأن (الدخل القومى هو الوجه المقابل للناتج القومى) .

٦. يبين العلاقة بين الإدخار و الاستهلاك .

٧. يحدد المقصود بالعبارة القائلة بأن (مستوى تقدم الدول يقاس أحيانا بمتوسط الدخل) .

تمهيد :

يهدف النشاط الاقتصادى إلى إشباع حاجات الأفراد غير المحدودة باستخدام الموارد النادرة المتاحة لهم فى ظل ما هو متوافر من معرفة ومعلومات ، ويتم ذلك عن طريق النشاط الإنتاجى الذى يؤدى إلى ظهور الإنتاج القومى .

ومع ذلك فإن الفهم الكامل لعمل الاقتصاد القومى يتطلب الإحاطة بعدد من المفاهيم الأساسية إلى جانب الإنتاج القومى وبصفة خاصة مفهوم الناتج القومى ومفهوم الدخل القومى والاستهلاك والادخار والاستثمار والإنفاق القومى .

عن طريق استبعاد السوق كلية والحلول محلها ، بل قد ترى الدولة أن تستمر فى الاعتماد على السوق مع توفير بعض الترتيبات الخاصة المكملة لها ، ولذلك .. فإن تدخل الدولة يأخذ أشكالا مختلفة . فهى قد تنشئ المستشفيات ودور العلاج الحكومية إلى جانب المستشفيات ودور العلاج الخاصة لتطوير الخدمات الصحية . وهى قد تضع أنواعا من التأمين الصحى أو تقدم إعانات للفقراء والمحتاجين من المرضى .

٢. تحقيق الاستقرار والنمور الاقتصادى :

كان الرأى السائد حتى بداية هذا القرن أن النشاط الاقتصادى هو مسئولية الأفراد ، وأن دور الدولة يقتصر على توفير الظروف والأوضاع القانونية والمادية المناسبة لكى يقوم الأفراد بنشاطهم الاقتصادى فى حرية كاملة . ومع ذلك فإنه نتيجة لما نشأ من تقلبات اقتصادية شديدة أدت إلى مشكلات عديدة مثل البطالة (تعنى عدم وجود فرص عمل لمن يرغب فى العمل وقادر عليه وفى سن العمل) ، ومشكلة التضخم (وهى تعنى ارتفاع ملموس ومستمر عبر الزمن فى الأسعار أى ناتج عن زيادة الطلب عن العرض) .. قد استقر الرأى على أن مسئولية الدولة تتضمن التدخل لتحقيق مستوى معقول من النشاط الاقتصادى وتوفير قدر من الاستقرار فى مستويات الأسعار ، بحيث أصبحت الدولة تتدخل فى النشاط الاقتصادى لتحقيق معدلات من النمو أو توفير الظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية . ويتطلب هذا التدخل من الدولة التأثير فى ظروف الاستثمار وفى شروط الائتمان وتوفير العمل واستقرار العملة الوطنية فى مواجهة أسعار العملات الأخرى ، وغير ذلك من مظاهر السياسات الاقتصادية .

٣. تحقيق عدالة التوزيع :

لا يقتصر دور الدولة على توفير السلع والخدمات العامه والاجتماعية فى ظروف مناسبه وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ، بل إ الدولة تتدخل أيضا لتحقيق المزيد من العدالة فى توزيع الدخل القومى بين الافراد.

ويتحقق ذلك عن طريق التاأثير فى توزيع المزايا والأعباء.على المواطنين بشكل يساعد على تقريب الفوارق بين الطبقات ويزيل الإحساس بالظلم بين الأفراد.وبطبيعة الحال..فإن العداله فى التوزيع تراعى فى الوقت نفسه اختلاًف الإسهام فى الإنتاج ودفع عملية النمو.فليس من يعمل كمن لا يعمل..فالعداله فىالتوزيع تقتضى توفير الفرص المتساويه لجميع المواطنين دون تميز ،وبحيث لا يضار احد فى قدرته على التقدم والنجاح بسبب راجع إلى الإرث أو النسب أو اللون أو الدين أو غير ذلك من الأسباب ، التى لاتؤدى الى الإسهام فى دفع حركة المجتمع إلى الأمام.

- **الخصخصة :**

يقوم النظام الإقتصادى الرأسمالى السائد عالميا الأن على عدة دعائم رئيسه ، اهمها مايلى :

أولا : بالنسبة لملكيه وسائل الإنتاج فى المجتمع :

تسود الملكيه الخاصة لهذه الوسائل بمعنى أنها تكون غالبيتها مملوكة خاصة لأفراد أو لجماعات،الأمر الذى يعنى فى المقابل الحد من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج الى حد ممكن للإعتقاد بان الآفراد(القطاع الخاص) هم أكثر كفاءة من الدولة ومؤسساتها العامة فى القدرة على التشغيل الأمثل لموارد المجتمع المحدودة الأمر الذى يحقق فى النهاية صالح المجتمع ككل.

- **قصور السوق عن توفير الخدمات العامة الاجتماعية**

يقوم نظام السوق فى توفير السلع والخدمات على مبدأ المصلحة الذاتية ولا ينجح فى توفير بعض الخدمات العامة كليا أو جزئيا ، ومن ثم لا بد من توفير هذه الخدمات عن طريق آخر ، وهو طريق الدولة باستخدام أسلوب السلطة أو القهر القانونى

- **قصور نظام السوق عن توفير الخدمات العامة والاجتماعية**

أ – أسباب قصور السوق عن توفير الخدمات العامة

يقصر نظام السوق عن توفير الخدمات العامة للأسباب التالية :

١. لا يوجد بها دافع ذاتى يجعل الأفراد تعلن مسئوليتها عن القيام بها .

٢. طالب الخدمة هو الذى يتحمل تكلفتها .

٣. لا يشاركه أحد فى تحمل نفقاتها .

٤. لا يمكنه منع الآخرين من الاستفادة منها متى توفرت .

٥. يمكنه الاستفادة منها بدون أى تكلفة متى توفرت من غيره .

ولذلك فلا بد من تدخل الدولة باستخدام أسلوب السلطة أو القهر من خلال الضرائب وغيرها من الموارد السيادية

ب – أسباب قصور السوق عن توفير الخدمات الاجتماعية

ملاحظة(رغم وجود دافع ذاتى بها ، إلا أنه ليس بإمكان كل الأفراد القيام بها)

وهكذا يتضح أن السوق لا يصلح وحده لإشباع الحاجات وأنه حتى فى الدول التى تأخذ بنظام السوق .. لا بد من وجود دولة قوية تقدم الخدمات العامة والاجتماعية هو أمر ضرورى ولازم للاقتصاد ، وهذا هو مجال المالية العامة .

- **دور الدولة فى النشاط الاقتصادى :**

إذا كانت فكرة الخدمات العامة والاجتماعية هى الأساس فى دور الدولة فى المجتمع وبالتالى أساس المالية العامة ، فقد يكون من المناسب مع ذلك تحديد المجالات الاقتصادية الأخرى التى تتدخل فيها الدولة .

ولكن ينبغى أن يكون معلوما أن التفسير النهائى لكافة أشكال تدخل الدولة يظل هو فكرة المصلحة العامة بالمعنى الواسع .

- **ونتناول هنا أهم هذه المجالات :**

١. إشباع الحاجات العامة والاجتماعية :

اشرنا إلى دور الدولة فى إشباع الحاجات العامة والاجتماعية ، وعادة تقوم الدولة بتوفير الخدمات العامة ، كما تتدخل للتأكد من إشباع الحاجات الاجتماعية ، وليس من الضرروى أن يكون تدخل الدولة فى إشباع الحاجات الاجتماعية

- **أنواع الحاجات**

يمكن تقسيم الحاجات من حيث شيوع النفع إلى:

١. حاجات خاصة (فردية)

- تخضع لمبدأ القصر أو الاستئثار .
- يمكن منع الآخرين من الإستفاده منها .
- مد الخدمة للغير يتطلب أعباء إضافية أو حرمان المستفيد من جزء من الخدمه مثل (المأكل – الملبس – المأوى)

٢. حاجات عامة وتنقسم إلى :

أ – عامة مطلقة

- يشيع نفعها على الأفراد بمجرد توافرها .
- لا يمكن منع الأخرين من الإستفادة بها .
- مد الخدمة لا يتطلب أعباء إضافية .

مثل (العدالة والأمن)

ب – عامة تخضع لمبدأ القصر

- يمكن منع الأخرين من الاستفادة بها .
- مد الخدمة لا يتطلب أعباء إضافية .

مثل (مد جسر على نهر لمزرعة خاصة) .

٣. حاجات اجتماعية

- فى ظاهرها فردية .
- مد الخدمة يتطلب أعباء إضافية .
- تخضع لمبدأ القصر .
- لها نفع يعود على الآخرين ولا يمكن تجاهل أثره .
- مثل (التعليم والصحة)

الفصل الرابع

المالية العامة ودور الدولة

الأهداف

يصبح الطالب فى نهاية دراسته لهذا الفصل قادرا على أن :

١. يميز بين الحاجات الفردية والحاجات العامة و الحاجات الاجتماعية .

٢. يفسر قصور السوق عن توفير الخدمات العامة والاجتماعية .

٣. يشرح المجالات الثلاثة التى توضح دور الدولة فى النشاط الاقتصادى .

٤. يحدد مفهوم الخصخصة وصورها .

٥. يحدد مفهوم النفقات العامة .

٦. يوضح مبدأ أولويات النفقات العامة .

٧. يميز بين الضريبة والرسم .

٨. يحدد المبادئ القانونية والعامة لتحقيق كفاءة السياسة الضريبية .

٩. يحدد مفهوم العدالة الضريبية .

١٠. يحدد مفهوم الموازنة العامة .

١١. يميز بين مبدأ سنوية الموازنة العامة من جهة ، ومبدأ وحدتها من جهة أخرى .

١٢. يبين التطور الذى لحق بمبدأ توازن الموازنة العامة فى العصر الحديث .

تمهيد :

تمثل المالية العامة فرع علم الاقتصاد ، الذى يدرس دور الدولة فى تقديم الخدمات العامة والاجتماعية ، وكيفية تمويل ذلك عن طريق الإيرادات العامة وخاصة الضرائب ، وهكذا تعبر المالية العامة عن التفسير الاقتصادى لدور الدولة فى الحياة العامة ، ونطاق هذا الدور ، والأساليب المستخدمة لتحقيقه .

وتبرز أهمية المالية العامة بوجه خاص فى الدول التى تأخذ بنظام الاقتصاد الرأسمالى (اقتصاد السوق) : وهو يعنى حرية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، ويتحكم فى الأسعار العرض والطلب . ففى هذه الأحوال لا يكفى تنظيم السوق لإشباع جميع الحاجات ولا بد من تدخل الدولة لتقديم قدر من الخدمت العامة والاجتماعية التى تعجز السوق عن توفيرها . وبذلك تلح الحاجة لوجود دور للدولة ومجال للمالية العامة إلى جانب السوق .

أما فى الدول التى تأخذ بالنظام الاقتصادى الاشتراكى : ويعنى ملكية الدولة للجزء الأكبر من وسائل الإنتاج والثروة فى المجتمع ، والدولة هى التى تتحكم فى الأسعار بحيث يختفى أو يتضاءل دور السوق ولا يظهر دور الدولة فى إشباع الحاجات العامة متميزا عن دورها بشكل عام فى الحياة الاقتصادية .

٢- أعط مفهوما اقتصاديا لكل عبارة من العبارات الآتية :

أ – مقدار السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها فى السوق مقابل الدخل النقدى .

ب – الإنفاق على السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات مباشرة .

ج – الإنفاق من أجل الإضافة إلى ثروة البلاد الإنتاجية .

٣- قارن بين :

أ – الدخل النقدى والدخل الحقيقى .

ب – الإنتاج القومى والناتج القومى

جـ – دخول الملكية ودخول العمل .

الموازنة العامة

تعريف الموازنة العامة

الموازنة العامة (هى الوثيقة القانونية والمحاسبية التى تبين النفقات العامة،التى ستقوم بها الدولة والموارد المالية التى يتنظر أن تحققها لفترة قادمة ،غالبا بسنة مالية.

وفى ضوء مااشرنا اليه من ارتباط المالية العامة بالديمقراطيه .. فانه لابد من وأن تعرض الموازنة العامة على ممثلى الشعب وأن تصدر بقانون .ولذلك فإن الموازنه وإن كان مضمونها برنامج مالى لنشاط الدولة .. فهى من الناحية الشكليه قانون يصدر من السلطة التشريعية . وتتضمن الموازنة العامة كما راينا أمرين،هما:النفقات العامة والايرادات العامة للسنة المالية القادمة.

وفيما يتعلق بالنفقات العامة.. فان الموازنه تتضمن تصريحاً للدولة بالقيام بهذه النفقات . اما بالنسبه للايرادات العامة فانها تشير الى توقعات الدولة لما يمكنها تحصيله من ايرادات .ولذلك ..فان ارقام الموازنه عن الايرادات العامة لاتعدو أن تكون مجرد توقعات،ومن هنا فإن اكتمال الرقابة الشعبيه على الموازنة العامة يتطلب أن تعرض الحسابات الختامية للدولة على السلطة التشريعية إلى جانب هذه الموازنة ويمثل الحساب الختامى للدولة الانفاق الفعلى والإيرادات التى حصلت فى سنة مالية سابقة وفى الحقيقة فان رقابة السلطة التشريعيه لنشاط الدولة المالى إنما تتحقق بدرجة اكبر بعرض الحسابات الختاميه على مجلس الشعب لاعتمادها ،ويقوم الجهاز المركزى للمحاسبات باعداد تقارير الحسابات الختاميه.

مبادئ الموازنة العامه :

هذه المبادئ تمثل اتجاهات عامة..وفى كثير من الأحوال،يتم الخروج عليها بالنظر إلى تغيير الظروف وسنعرض أهم هذه المبادئ:

أ- مبدأ سنوية الموازنة :

توضع الموازنه العامة لسنة مالية قادمة لا أكثر،ويسمح ذلك بسهولة التنبؤ بالنفقات العامة والايرادات العامة من ناحية ، ويوفر للمجالس الشعبية الفرصة للرقابة المستمرة. على ان ذلك لا يمنع من أن تأخذ بعض الدول إلى جانب الموازنة السنوية بنوع من البرامج لعدة سنوات وتعد الموازنة فى اطارها . ويمكن النظر إلى الخطة الخمسية باعتبارها نوعا من هذه البرامج الأطول أمدا،وتبدأ السنة المالية فى مصر فى اول يوليو من كل عام.

ب- مبدأ وحدة الموازنة :

تدرج جميع نفقات وإيرادات الدولة فى وثيقة واحدة هى الموازنه العامة للدولة ، مما يعطى صورة متكاملة عن نشاط الدولة.

ج-مبدأ عمومية الموازنة:

تظهر الموازنة جميع النفقات والايرادات بشكل مفصل دون اجراء أيه مقاصة بين ايرادات اى مرفق ونفقاته.

قدرتهم على الدفع من جهه ومعاملة المكلفين ذو الظروف المتماثله بنفس المعاملة.

وإذا كانت عدالة الضرائب من اهم مظاهر النظام الضريبى الناجح ،فقد تطورت فكرة العدالة الضريبه حيث كان الرأى السائد قديما يرى ان تربط الضريبة بشكل ما بالمنفعة التى يحققها الفرد لذاتة من نشاط الدولة .وبناء على ذلك كان الغنى يدفع ضريبة أعلى من الفقيرلانه كان يحقق نفعاً أكبر من خدمات الدولة بما له من اموال ولكن الرأى المستقر حاليا هو أن العدالة فى توزيع الضرائب لا ترتبط بفكرة المنفعة وإنما بالقدرة على الدفع.

وعادة ماتقاس القدرة على الدفع بما يحققة الممول من دخل سنوي.وتتجه معظم الدول حاليا إلى ربط الضرائب بالدخل.

ب- مبدأالكفاية:ومقتضى ذلك أن توفر الضرائب حصيله كافية لمواجهة النفقات العامة .

ج- مبدأالملاءمة:بمعنى أن يتم تحصليها بالأسلوب وفى المواعيد المناسبة للممولين.(أى دافعى الضرائب)دون إرهاق من ناحية او تهاون وتيسير للتهرب من ناحية اخرى

د- مبدأ اليقين : بمعنى أن تحدد القواعد الخاصة بفرض الضريبة وحسابها وتحصليها بشكل واضح وسهل ودقيق.

أهم تقسيمات الضرائب :

يمكن تقسيم الضرائب إلى أنواع مختلفة حسب أساس التقسيم :

أ - من حيث وعاء الضريبة ضرائب على الاشخاص وضرائب على الاموال. واهم صور الضرائب على الأشخاص مايسمى بضريبه الرؤوس ،وهو شكل من الضرائب كان معروفا فى الماضى.اما فى العصر الحديث،فإن الضرائب تفرض على الأموال سواء كانت دخلا نقدياً او كانت منقولاً أو عقاراً

ب -من حيث اسعارها الى ضرائب نسيبه وضرائب تصاعديه فالضريبة النسيبة ،يتحدد سعرها بنسبة معينة من الوعاء الخاضع للضريبة دون تغيير فى هذه النسبة مهما زاد او قل هذا الوعاء.أما الضريبة التصاعدية .. فإنها تفرض بنسب متصاعدة مع زيادة قيمة الوعاء الخاضع للضريبه. وفى هذه الحالة ..فان الضريبة تفرض بشرائح بحث يزيد سعر الضريبة مع الارتفاع من شريحة الى شريحة اعلى فى الوعاء الخاضع للضريبة .

- تقسم الضرائب الى الضرائب المباشرة وهى تفرض على الدخل (او الثروة) بمناسبة الحصول عليه ومن امثلتها فى مصر الضريبة الموحدة على دخل الاشخاص الطبيعين والضريبة على أرباح شركات الأموال (مثل الشركات المساهمة)وفقا للقانون الجديد للضرائب رقم ٩١ل٢٠٠٥

اما الضرائب الغير مباشرة فتفرض على الدخل عند انفاقة اهمها الان على الاطلاق الضريبة العامة على المبيعات وفقا للقانون رقم ١١ لسنه ١٩٩١ والقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١١ ،يليها فى الأهميه الضريبة الجمركية التى تتناقص اهميتها تدريجيا بسبب الانخفاض المستمر فى التعريفات الجمركية تنفيذا لالتزامات مصر ،ووفقا لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ومن المبادئ الأسياسية للمالية العامة ان تحدد السلطات العامة فى البداية حجم الانفاق الذى ترغب فى القيام به.تحقيقاً لدورها فى حياة المجتمع وعلى ضوء هذه النفقات يتحدد حجم الايرادات العامة ، التى ينبغى ان تحصل عليها السلطات العامة وهذا مايعرف بمبدأ أولوية النفقات العامة. وقد يقوم بالنفقات العامة الحكومة المركزية او الهيئات المحليه كالمحافظات وكمجالس المدن والقرى..واحيانا يطلق على الأولى النفقات الحكومية او المركزية وعلى الثانية النفقات المحلية.

الايرادات العامة :

تلجأ الدوله فى سبيل تغطيه نفقاتها إلى الحصول على مبالغ أو إيرادات من مصادر متعددة.

مصادر الايرادات

١. عوائد الدوله من ممتلكاتها.

٢. الاقراض العام (الدين العام) :وهذا المظهر اختيارى فى ظاهره ،الا أنه يخفى عنصر من عناصر الإكراه حيث يسدد فى الغالب من عائد الضرائب التى تفرض فى المستقبل فهو نوع من الضرائب المؤجله.

٣. الرسوم : مبالغ تفرض مقابل خدمة تؤدى إلى الفرد ولاتتناسب قيمتها مع تكلفه الخدمة ، فقد تكون الرسوم اقل اى ان الدولة تحملت جزء منها مساهمه منها مع الافراد ،وقد تكون او تكون اكبر من امثلة ذلك الخدمات التعليميه ،الحصول على جواز سفر استخراج رخصه قيادة

٤. الضرائب :

الضريبة هى (اقتطاع مالى من دخول وثروات الأشخاص الاقتصادية – طبيعيه ومعنويه-تحصل عليها الدولة جبرا منهم بمقتضى ما لديها من سلطة سياديه وقانونية دون مقابل لدفعها.

(وذلك لتمكين الدولة من تحقيق اغراض السياسه المالية)

وتعتبر الضرائب اهم صور الايرادات السيادية للدولة .

من اهم المبادئ القانونية للضرائب مايلى :

-لاتفرض ضريبه الا بمقتضى قانون عام ، ولا يعفى منها أحد الابقانون.

-المساواة بين الممولين فى المعامله امام الضرائب.

-الضريبه اسهام من الافراد فى تحمل النفقات العامة وليست عقوبة عليهم ، وبالتالى تختلف الضريبه اختلافا تاماعما يحدث احياناً من مصادره الاموال.

وبالاضافة الى ضرورة مراعاة هذه الاعتبارات القانونية لتحقيق حماية حقوق الأفراد ،فان كفاءة السياسه الضريبية تتطلب ان تراعى ايضا عدة مبادئ اهمها :

أ- مبدأ العدالة والمساواة : وهو يعنى أن يتم توزيع اعباء الضرائب على الافراد مع مراعاة ظروفها النسبيه من حيث

- **الماليه العامه والديمقراطيه السياسيه :**

عندما نتحدث عن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى كما تحدده قواعد المالية العامة : فينبغى أن نتذكر أمرين على قدر كبير من الأهميه :

الامر الاول :فهو ان تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية باساليب المالية العامة يتم عن طريق استخدام السلطة او القهر القانونى،فإشباع الحاجات العامة والاجتماعية لايتم عن طريق الرضاء الطوعى للأفراد، كما يعبر عنه سلوكهم فى السوق ،وانما يتم عن طريق الخضوع لقرارات وأوامر السلطة العامة .الأمر الثاني الدوله ليست كيانا متميزا من انواع خاصة من البشر ،وإنما الدولة هى مجموعه من الاجهزة والمؤسسات التى تجمع أفراد عاديين.ومن الممكن إذا لم تتوافر ضوابط مناسبة ان تتحول تلك السلطة فى ايدى هذه الاجهزة والمؤسسات الى وسيلة لخدمة مصالحهم الخاصه والمباشرة باسم المصلحة العامه ٠ وهنا لابد من توافر الديمقراطيه بحيث لا تستخدم هذه السلطة الا فيما يعود بالخير على المواطنين .ولذلك..لم يكن غريبا ان يكون تطور الديمقراطيه السياسيه فى العالم مرتبطاً بموضوع الضرائب،التى تفرضها الحكومات لتمويل سياستها التدخليه فى حياة المجتمع.وقد بدأت المطالبة بالمشاركة الشعبية فى الحياة السياسيه نتيجه لإصرار الشعوب على ألاتفرض عليها ضرائب دون موافقة ممثلى الشعب على هذا الفرض.ولذلك تقرر معظم دساتير العالم أن الضرائب لاتفرض ولا تعدل إلا بقانون يوافق عليه ممثلو الشعب .

ولا ينبغى أن تقتصر موافقة الشعب على مايفرض على المواطنين من أعباء،وانما يجب أن تمتد ايضا الى اختيار الوجوه التى تنفق عليها هذه الضرائب ، حتى لاتهدر اموالهم فى استخدامات لا طائل من ورائها .بذلك ترتبط الديمقراطية بكل من الإيرادات العامه والنفقات العامة .

- **عناصر المالية العامة :**

وهى تتمثل فى النفقات العامة ،الايرادات العامة ، الموزانه العامة

النفقات العامة :

يقصد بالنفقات العامة : المبالغ النقدية التى تنفقها الدولة بما فى ذلك الهيئات والمؤسسات العامة بقصد إشباع الحاجات العامة والاجتماعيه تحقيقا لدورها فى المجتمع . ويتعين التأكيد هنا على ان هدف النفقات العامة هو تحقيق نفع فى اشباع حاجه عامه أو اجتماعيه ،وبالتالى فإنه لا يجوزان تنفق الدولة مبالغ لتحقيق منافع خاصة لبعض الأفراد أو الفئات بالنظر لما يتمتعون به من نفوذ سياسى او غيره .وإذا كان تدخل الدولة فى المجالات المختلفة ظاهرة عامة فى جميع الدول–فإن حجم هذا التدخل يختلف من دولة الى اخرى،وفى الدولة نفسها من فتره الى أخرى.ومع ذلك فقد كان هناك اتجاه عام لاستمرار تزايد النفقات العامه ،حتى اعتقد البعض ان هناك مبدأ قانونياً اقتصادياًيشير الى ضرورة استمرار تزايد النفقات العامه (مبدا تزايدالنفقات العامة).وقد ساعد على الاعتقاد بهذا المبدأ ماعرفه العالم بوجه عام من تزايد مستمر فى حجم النفقات العامه للحكومات وكذلك نسبتها الى الدخل القومى نتيجة للاتساع المستمر فى مجالات نشاطها – ومع ذلك فقد بدات تظهر فى السنوات الاخيرة دعوة فى عدد من الدول إلى خفض النفقات بالرغبة فى تخفيف اضرار البيروقراطيه .ومظاهر عدم الكفاءه فى الاجهزة الحكوميه.

ثانيا : بالنسبة للهدف المباشر من القيام بعملية الإنتاج (أو الاستهلاك)

يعتبر تعظيم العائد الشخصى هو الهدف المباشر الذى يبتغيه كل فرد (او جماعه من الأفراد) من قيامه بنشاطه الإنتاجى (سواء كان إنتاجا سلعيا اوخدميا) أو استهلاكياً . فالمبادره الفرديه والحافز الفردى يعتبران بمثابه المحرك الرئيسى لكل النشاط الاقتصادى بشرط ضمان وجود المنافسه الحره .

ثالثا : بالنسبه لكيفية إتخاذ القرارات

تعتبر آلية قوى السوق (أو الية الأثمان) هى الآلية الرئيسيه التى يعتمد عليها المنتجون والمستهلكون فى إتخاذ قراراتهم ، بهدف تعظيم عائدهم الشخصى .. بمعنى آخر يتوقف اتخاذ قررات الانتاج والاستهلاك على الاثمان السائدة (او المتوقعة) والتى تحدد وفقا للتفاعل الحر القوى (العرض) و يمكن تعريفه (الكمية التى يرغب ويتمكن المنتجون من بيعها من السلعة عند الأسعار المختلفه لها خلال فترة زمنيه معينة) و(الطلب)ويمكن تعريفه (الكمية التى يرغب ويتمكن الأفراد من شرائها من السلعة عند الأسعار المختلفه لها وخلال فترة زمنية معينه) وذلك فى سوق تسوده المنافسة. وفى هذا الاطار برز مصطلح (الخصخصة) ليعكس جانبا من هذه التغيرات .**فالخصخصه تعنى اعادة توزيع الأدوار بين الدوله والقطاع الخاص فى ملكيه وإداره وسائل الإنتاج فى المجتمع**.وبناء عليه تأخذ الخصخصه صوراً متعددة اهمها ما يلى :

أ - خصخصه الملكيه : من خلال تحويل جزء من وسائل الإنتاج المملوكة للدولة (المشروعات المملوكة للقطاع العام) الى ملكية القطاع الخاص (أفراد أو جماعات).

ب - خصخصه الإدارة من خلال :

١. احتفاظ الدول بالملكية مع التوسع فى التعاقد مع القطاع الخاص للقيام بمهام الإداره بالكامل ، أو التوسع فى تاجير الوحدات للقطاع الخاص ، او التوسع فى ابرام عقود التوريد المختلفه وعقود اداء الخدمات مع القطاع الخاص .

٢. احتفاظ الدولة بالملكيه والإداره مع إجراء تغير جذرى فى أسلوب الإداره على نحو مماثل لاسلوب الإداره فى القطاع الخاص (أساليب التعيين وإنهاء الخدمة.أساليب الثواب والعقاب . إمكانية إنهاء الخدمة..الخ)

ج -السماح للقطاع الخاص بانشاء وتملك وإدارة مشروعات :

وهى المشروعات التى كانت تقليدياً مملوكة للدولة ،مثل إنشاء وإدارة الطرق ، ومحطات توليد الكهرباء ، ومحطات مياه الشرب والصرف الصحى والسجون..الخ.

والواقع ان الخصخصه لاتعنى (كما يعتقد البعض) تراجع دور الدولة فى إدارة شئون المجتمع،وإنما تعنى(على العكس) إعادة هيكلة هذا الدور ، بحيث تتحول الدولة عن القيام بدور مباشر فى عملية الإنتاج والتوزيع ،تاركة المهمة للقطاع الخاص ، على أن تتفرغ الدولة لوضع السياسات اللازمه لتهيئه المناخ الملائم لقيام القطاع الخاص بهذا الدور وتفعيله ورقابته .

الفصل الخامس

النقود والبنوك

الاهداف

يصبح الطالب فى نهاية دراسته لهذا الفصل قادراً على أن :

١. يفسر ارتباط ظهور النقود بوجود عيوب لنظام المقايضة.
٢. يوضح كيفيه نشأة النقود
٣. يذكر مراحل تطور النقود
٤. يحدد وظائف النقود
٥. يحدد أنواع المدفوعات الإلكترونية.
٦. يوضح الوظيفة التى أهلت النفود لتصبح القنطرة أو الرابطة التى تصل بين الحاضر والمستقبل
٧. يناقش صحه الرأى القائل بأن(أى شئ يتمتع بالقبول العام من جانب أفراد المجتمع يمكن أن يكون نقوداً)
٨. يشرح العبارة القائلة بأن البنوك هى مؤسسات مالية وسيطة)
٩. يحدد انواع البنوك مع التمييز بين طبيعة نشاط كل نوع منها.
١٠. يحدد نشأة وتطور النقود الورقية ودور البنك المركزى فى إصدارها.
١١. يستنتج دور البنوك فى إصدار النقود بانواعها
١٢. يوضح دور المؤسسات الماليه الوسيطة غير البنوك فى تجميع المدخرات وزيادة فرص الاستثمار.

تمهيد :

ربما كان اكتشاف الإنسان للنقود ،كما هو الحال بالنسبة لاكتشاف النار أو الكتابة . من اهم الخطوات الأساسية فى تطور الحضارة الإنسانية. وقد ساعد هذا الاكتشاف فى ترشيد الانسان لسلوكه الاقتصادى إلى حد كبير مما كان له اكبر الأثر على التقدم الاقتصادى بصفة عامة.

ج.طرح نصيب الحكومة من اسهم بعض الشركات المملوكة للدولة للبيع.

د.انتقال بعض او كل حقوق الإدارة فى المؤسسات العامة للقطاع الخاص.

هـ . تشجيع الشباب على القيام ببعض المشروعات الخاصة.

و.توزيع الاراضى المستصلحة والمملوكة للدوله على بعض الشباب.

ز.الغاء نظام التسليم الإجبارى لبعض المحاصيل.

ح.السماح للقطاع الخاص بإنشاء إدارة الطرق العامة ومحطات توليد الكهرباء.

٥- أكتب مقالاً فى موضوع نقل ملكية بعض المشروعات الزراعية أو الصناعية أو الخدمية العامة إلى القطاع الخاص ، موضحاً رأيك فى هذا الموضوع ، مع مراعاة مايلى.

أ.الآثار المترتبة على ذلك.

ب.مناقشة الآراء المعارضة والمؤيدة لذلك ورايك الشخصى ، تجاه تلك الآراء.وسوف يتم تقييم مقالك فى ضوء اتساق أجزائه وكفاية المعلومات الواردة فيه،وليس وفقا لرأيك الشخصى أيا كان.

- يقصد بمفهوم الخصخصة.....

أ-اعادة توزيع الادوار بين الدولة والقطاع الخاص فى ملكيه إدارة وسائل الأنتاج.

ب-سيطرة الدولة على الانشطة الخاصة بقطاع الانتاج.

ج-تعظيم العائد من الانشطة الاقتصادية لصالح الأموال المخصصة للخدمات العامة.

د-قيام القطاع الخاص بالمشاركة فى تحمل بعض نفقات الخدمات الاجتماعيه.

٢-يعتمد السوق فى توفيره للسلع والخدمات على حافز المصلحة الذاتيه وبالتالى تفاعل قوى الطلب والعرض .

فى ضوء هذه العبارة حدد صواب أو خطأ العبارات التالية :

أ-يصلح مبدأ المصلحة الذاتية أو الاختيار فى توفير الخدمات العامة.

ب- قد لايستطيع السوق توفير الخدمات الاجتماعيه بالحجم المناسب.

ج-ينبغى استخدام سلطة الدولة او القهر القانونى فى توفير الخدمات العامة.

د-تعتبر الضرائب نوعاً من القهر القانونى الذى يمكن الاستغناء عنه.

هـ -تعد فكرة الخدمات العامة والاجتماعية اساساً للمالية العامة.

٣-تعد الضرائب من اهم مصادر الإيرادات العامة فضلاً عن أنها ابرز مظاهر سيادة الدولة فى ضوء العبارة السابقة حدد صواب او خطأ العبارات التالية.

أ.ينبغى ان يوجد تناسب بين الرسوم والخدمة المقدمة.

ب.تفرض الرسوم على الأفراد مقابل خدمة معينة.

ج.العدالة فى توزيع الضرائب ترتبط بفكره المنفعة.

د.الرسوم التى يدفعها الأفراد نوع من الضرائب المباشرة.

هـ. ترتبط فكرة الضرائب وتوزيعها بالقدرة على الدفع.

٤-اتخذت عملية الخصخصة عديداً من الصور،والآتى يمثل صور الخصخصة بالمجتمع المصرى.

المطلوب وضع علامة (✓) أمام ما يمثل عملية الخصخصة وعلامة (×) فيما يمثل غير ذلك:

أ.تحرير التجارة الخارجية.

ب.خفض الرسوم الجمركية على عديد من السلع المستوردة.

اسئلة الفصل الرابع

١-ضع دائرة حول الحرف الذى يمثل الاجابة الصحيحة فى كل مما يأتى:

-يتمثل الفرق بين الحاجات الفردية والحاجات العامة فى .....

أ- حجم التكلفة.

ب-مبدأ القصر والاستئثار.

ج-درجه الاشباع.

د-حجم المنفعة.

-تتشابه الحاجات الاجتماعيه والحاجات العامة فى كونها تتحقق من خلال .....

أ-المصلحة الفردية والاختيار.

ب-عدالة التوزيع.

ج-استخدام سلطة الدولة.

د-مجموع الانشطة الفرديه.

- كل عبارة مماىلى تعبر عن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى عدا .....

أ-اشباع الحاجات العامة.

ب-تحقيق الاستقرار والنمو.

ج-تحقيق مبدأ المصلحة الذاتية للمستهلك والمنتج.

د-تحقيق عدالة التوزيع.

-كل عبارة مماىلى تمثل مبادئ الموزانة العامة عدا .....

أ-ذاتيه الايرادات العامة.

ب-توازن الموازنه.

ج-عموميه الموازنة.

د-وحدة الموازنة.

د- مبدأ توازن الموازنه

الأصل أن تكفى الايرادات العامة لتغطية النفقات العامة وبالتالى تتوازن الموازنة العامة.ومن هنا جاءت التسمية (الموازنة) ،ومع ذلك فإن الفكر الاقتصادى قد عرف بعض التطور، عندما الحقت بالحكومه مسئولية تنشيط الاقتصاد القومى،ولو يتحمل بعض العجز فى الموازنة . ومنذ نهايه الحرب العالمية الثانية .بدأت الدول تسرف فى النفقات مما أدى الى تفاقم عجز الموازنات ،وقد أدى هذا التهاون فى تحقيق التوزان والإسراف فى عجز الموازنات إلى تزايد الاعتماد على التوسع فى إصدار النقود وما ترتب عليه من ارتفاع معدلات التضخم .وقد أنعكس ذلك فى عدم استقرار مستويات المعيشة،وظهور اختلالات فى العلاقات الخارجيه للدول . ولذلك فقد بدأ اتجاه عكسى للمطالبة بالعودة بشكل أكبر إلى احترام مبدأ توازن الموازنة بالعمل على تخفيض العجز فيها حتى يتلاشى كلية إن أمكن .

- **المقايضة :**

كان التبادل يقوم فى اول الأمر عن طريق النظام الطبيعى والتلقائى وهو المقايضة ،والمقصود بالمقايضة :هو:مبادلة شئ فى مقابل شئ اخر فمن يحوز شيئا لا يحتاج اليه أو حاجته اليه قليلة ويريد شيئا يحوزه شخصا آخر فإنه يستطيع أن يتفق مع هذا الشخص الآخر لإجراء المبادلة بين الشيئين إذا تصادف وكان هذا الشخص الاخير يرغب فى ذلك.

لكن بساطة المقايضة هى نفسها التى تجعل هذا الأسلوب غير صالح حين تتعدد السلع وتتعقد حاجات الأفراد وتتنوع اذواقهم وتتطور المجتمعات.لذلك لم تلبث أن ظهرت مثالب المقايضة والتى تتمثل فى الآتى :

أ. تفترض المقايضة توافقا متزامنا فى رغبات المتعاملين فى الوقت نفسه ، فينبغى أن يرغب كل من الطرفين فى الحصول على السلعة التى فى يد الطرف الآخر . فى المقابل التنازل عن السلعة التى فى يده.وينبغى،أن يتحقق ذلك فى الوقت نفسه وبالمقدار نفسه،ويطلق على هذا التوافق المتوزان والمزدوج فى الرغبات.

ب. لا تقدم المقايقضة وسيلة صالحة لتقييم السلع،فأية كمية من السلعة (أ) يمكن مقايضتها مقابل السلعة (ب).وتظهر هذه الصعوبه عندما تتعدد السلع.ومن جانب آخر فإن بعض السلع تكون غير قابلة للتجزئة أو التقسيم كالحيوانات،وبذلك لا يساعد نظام المقايضة على إيجاد نظام واضح للمقارنة بين قيم السلع.

ج. تعجز المقايضة عن تقديم وسيلة صالحة لاختران القيم ،فإذا زاد انتاج الفرد عن حاجاته اليومية.فإنه سوف يضطر إلى اختزان ثروته فى شكل سلع.وقد تكون مما ينالها التلف او العطب قد يضطر إلى ان يتبع سلوكاً غير رشيد ،إما بالإسراع فى استهلاكها دون حاجة حقيقية أو التنازل عنها دون مقابل مناسب.

- **ظهور النقود**

ظهور النقود نشأ عن طريق انقسام عملية المقايضة إلى جزئين هما (البيع والشراء) والبيع هو التنازل عن السلعة التى لايحتاجها الفرد فى مقابل النقود ثم ثانيا يستخدم الفرد النقود للحصول على السلع الأخرى التى يحتاجها وهذه هى عملية الشراء .

- **تطور النقود**

لم تظهر النقود بخصائصها الحالية مرة واحدة ،بل خضعت لتطور طويل ،ومن أجل التخلص من عيوب المقايضة ،فمرت النقود بالمراحل التاليه:

١. **النقود السلعيه** :هى سلعة ذات قبول عام تم استخدامها كمقياس للقيمة ووسيط فى التبادل، فاكتملت لها الوظائف الأساسية،إلا انها واجهتها مشاكل كثيرة منها القابلية للسرقة ، القابلية للتلف أو الحريق ، القابلية للموت مثل الحيوانات ، ضعف القابلية للتخزين مدة طويلة.

٢. **النقود المعدنية**

تم استخدامها لتفادى عيوب النقود السلعية وكانت من الذهب او الفضة حيث انها يسهل حملها ويسهل اخفائها ويمكن تجزئتها وغير قابلة للتلف .

٣. **النقود الورقية**

ومع استمرار الدور البارز للتجار بإيداع الذهب والفضة لدى الصياغ ثم البنوك ،مقابل إيصالات أو أوراق تجارية ،وبدلا من تداول الذهب والفضة بين المتعاملين،فقد اصبح التجار يقبلون تسوية معاملاتهم فيما بينهم مقابل تداول

فى اقراض الأفراد والمشروعات.

وهى مؤسسات وسيطة لأنها تقوم بالوساطة بين جمهور المدخرين وجمهور المستثمرين .وتعتبر البنوك من اهم المؤسسات الماليه الوسيطة .وتحقق الوساطة المالية فائدة كبيرة للاقتصاد القومى ومنفعة مباشرة للمدخرين والمستثمرين فمن طريق المؤسسات المالية يمكن تجميع احجام كبيرة من المداخرت من العديد من صغار المدخرين .

فمع وجود هذه المؤسسات يكفى أن يضع المدخر مدخراته لدى البنك دون الاضطرار إلى البحث عن مستثمر فى حاجة الى أموال للقيام بمشروعاته .وفى نفس الوقت فإن صاحب المشروع إذا أحتاج إلى الاقتراض .. فإنه يتوجه إلى البنوك للحصول على تمويل بالاقتراض منها دون أن يكون عليه أن يبحث عن مدخر تتوافر عنده فوائض مالية.

- **انواع البنوك :**

١. البنوك المركزية :

البنك المركزى هو الجهة التى تأتى على رأس الجهاز المصرفى فى الدول المختلفة من خلال الوظائف المركزية ذات الاهمية الحيوية التى تقوم بها ،مثل :اصدار النقود – بنك الحكومة – بنك البنوك – وضع وأدارة السياسة النقدية فى الدولة بما لديها من وسائل الرقابة الكمية والنوعية.

٢. البنوك التجارية :

البنك التجارى هو بنك عام النشاط وغير متخصص حيث يتلقى الايداعات ويمنح (الائتمان) لكافة الأفراد والمؤسسات مختلفة الأنشطة الاقتصادية والتجارية ويقوم نشاط البنك فى الأساس على التمويل قصير ألاجل.

وتقوم البنوك التجارية الآن بعديد من الأنشطة التى تدر عليها عائد كبيراً.وتشهد البنوك التجارية مرونة كبيرة فى هذا المجال : إذ لم تعد وظائفها تقف عند حد الوظائف النقدية أو التمويلية التقليدية.

٣. البنوك المتخصصة :

وهى بنوك تتخصص فى منح الائتمان لنوع محدد من النشاط ،بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره ،مثل البنوك العقارية ،الزراعية ،الصناعية....إلخ.ولكنه يجدر ملاحظة ان نشاط هذه البنوك شهد توسعا فى السنوات الاخيره .

٤. البنوك الاستثمارية :

وهي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الاموال ، التى تتوافر لديها من المساهمين أو من خلال طرح السندات فى السوق المالية ، ووضعها تحت تصرف المستثمرين.ويقوم نشاط البنك فى الأساس على طرح السندات فى السوق المالية ،ووضعها تحت تصرف المستثمرين .ويقوم نشاط البنك فى الاساس على التمويل طويل الأجل .وتنتشر هذه البنوك فى الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة وانجلترا .

- **وظائف النقود**

١. **انها قوه شرائية عامة** : والمقصود بذلك هو أن من يحوز النقود يستطيع ان يحصل على ما يشاء من سلع وخدمات معروضة للبيع ، وبالمثل فأن كلاً من يعرض خدمة او سلعة للبيع يقبل التخلى عنها مقابل الحصول على النقود وهكذا ترتبط القوة الشرائية العامة للنقود بتمتعها بالقبول العام من كافة افراد المجتمع الذى تستخدم فيه.

٢. **النقود وسيط فى التبادل :**

وهذه هى الوظفية الأساسية للنقود ، وتعتمد هذه الوظيفه على تمتع النقود بالقبول العام فى المبادلات ،فنظراً أن الجميع يقبلون التنازل عن سلعهم أو خدماتهم المعروضه للبيع مقابل الحصول على النقود، فإننا نقول بأن النقود قد اصبحت تقوم بدور الوسيط فى التبادل ... وهكذا تتقسم عملية المقايضه الى عمليتين هما البيع ثم الشراء ،ونلاخظ أن وظفية النقود كوسيط فى التبادل يتضمن تدخل النقود بالفعل فى عملية المبادلة

٣. **النقود مقياس للقيمة :**

يتم التبادل فى الاقتصاد الحديث بين عديد من السلع والحدمات التى تعرض فى الأسواق وهذه السلع غير متجانسة ،ومن ثم لابد عند اجراء تبادل بينهما من إجراء المقارنة بين قيمها لتحديد معدلاتها وذلك باستخدام وحدة قياس واحدة وإلا تعقدت الأمور وصعب الأمر على الأفراد فى متابعة هذه المقارنات .وتفيد فى هذا المقام حيث تقدر قيم مختلف السلع والخدمات بعدد ماتساويه من وحدات نقدية .

٤. **النقود مخزن للقيمة :**

النقود لها قوة شرائية عامة فى الحال وفى المستقبل ومن ثم تعطى لحائزها الحق فى الحصول على مايشاء من السلع والخدمات المعروضة فى المستقبل :أى أن من يحتفظ بالنقود يكون محتفظا بقوى شرائية عامة يستطيع أن يوظفها فى أى وقت للحصول على مايشاء من سلع وخدمات . ويشترط لكى تؤدى النقود هذه الوظيفة التمتع بالاستقرار النسبى فى قيمتها .ومن هنا يتضح لنا أن استقرار الأسعار ومايعنيه من استقرار لقيمة النقود هى شرط ضرورى لقيام النقود بوظيفة مخزن القيمة ،وبدونها يتعرض الاقتصاد القومى والمبادلات والادخار للاهتزاز والتدهور.

- **النقود والقبول العام :**

النقود هى كل شئ يتمتع بالقبول العام من افراد المجتمع ،ويقوم بالتالى بوظائف الوسيط فى التبادل ومقياس القيم ومخزن للقيمة فى آن واحد.فالنقود تقبل فى التعامل لاعتقاد كل فرد انها تتمتع بهذا القبول العام لدى كل فرد آخر . وهكذا فكل فرد يقبل التعامل بها لانه يعتقد أن غيره سوف يقبلها وبالتالى يقبلها الجميع.

البنوك (المصارف)

البنوك مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التى تحقق فائضا وتستخدمها

وتصدر هذه البطاقة عن جهات عديدة بعضها مصرفى والبعض الآخر غير مصر فى .

٢. بطاقات الحسم (الخصم)الفورى Debit card

وتختلف هذه البطاقات تعطى عن سابقتها فى انها لا تمنح حاملها ائتمانا و لكن يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل فى البنك على الفور.

٣. بطاقات الصرف الالى ATM cards

وهى بطاقات تعطي لصاحبها ميزة صرف النقود من شبابيك إلكترونية،معدة خصيصا لهذا الغرض فى الكثير من البنوك وفروعها . وتتميز هذه البطاقات أن حاملها يستطيع أن يحصل على مقدار النقدية المتفق عليه من البنك الذى يصدرها فى أى وقت حتى بعد إغلاق البنوك لأبوابها ،كما تتسم بأنها اصبحت منتشرة بشكل كبير.

٤. البطاقات المدفوعة القيمة مقدما stored value cards

وهى البطاقات التى يتم دفع قيمتها مقدماً عند شرائها وتخزن فيها قيمتها والتى تكون من فئات مختلفة ، مثل:البطاقات التى تستخدم فى التليفونات ووسائل النقل ،آلات التصوير الفوتوغرافى الأتوماتيكية..الخ.وقد تستخدم هذه البطاقات لمرة واحدة أوعدة مرات حسب القيمة المخزنة فيها والغرض من الاستخدام ومدته.

ب / النقود الإلكترونية E-money

وتضم هذه النقود – حتى الان – نوعين :

الأولى : البطاقات الذكية smart cards

وهى بطاقات يثبت عليها شريط ممغنط ، مثبت عليه شريحة الكترونيه أو أكثر تمثل حاسبا صغيرا

مزود بذاكرة،ويكون قادرا على تخزين، واسترجاع ومعالجة البيانات المسجلة عليه . ويتم تحميل هذه البطاقة بقيمة معينة من حساب العميل وكذلك كافة البيانات الشخصية الخاصة به.لذلك فإنه عند التعامل يتم تمريره على آلة قارئة له ، ويتم خصم التعاملات دون الحاجة لقيام المشترى بالتوقيع أو حمل ما يثبت شخصيته..

الثانية : النقود الرقميه digital money

وهى النقود التى تأخذ صورة نبضات bits كهرومغناطيسية ،يحملها كارت ذكى على النحو السابق او على الهارد درايف (hard drive) للحاسب الشخصي وكل مايفعله العميل هو الضغط على ارقام معينة لتسوية المعاملات أو الاضافة الى الحساب ، او النقل من حساب الى اخر .

والواقع أن انتشار مثل هذه التطورات يحتاج إلى بنية اساسيه فى الجهاز المصرفى ،أى يحتاج الى بنوك متطورة ، كما يحتاج الى محال تجاريه حديثة تتوافر لديها الوسائل الالكترونية المجهزه لاستخدام هذا النوع من النقود وتتطلب شبكات إلكترونية للتعاملات بين البنوك والمحلات التجارية بعضها البعض.

هذه الايصالات أو الأوراق التجارية الممثلة للذهب أو الفضة الموجود فى البنوك وبذلك بدأت تظهر اوراق نقدية قابله للتحويل فى الحال لدى البنوك إلى ذهب وفضة ،واصبحت هذه الأوراق تتداول فى الأسواق وتقبل التعامل بدلاً من هذين المعدنين،واصبح حامل هذه الأوراق ،ايا كان مالكا لقيمة من الذهب أو الفضة بقدر ماهو مدون فيها ،وتلتزم البنوك أمامه بالوفاء بحقه من هذين المعدنين بمجرد طلبه.. وهكذا بدأت تظهر النقود الورقية البنكنوت كاملة القيمة.

٤. النقود الائتمانية

ومع استقرار العرف على التعامل بالنقود الورقية التى يصدرها الصاغة أو البنوك ، عمدت هذه البنوك الى التوسع فى نشاطها بحيث اصبح المتعاملون يقبلون ديون أو التزامات البنوك فى تعاملهم نظراً للثقة الكاملة فيها.وقد أدى هذا التطور إلى ظهور شكل جديد للنقود ، يرتبط بفكرة الدين أو الالتزام على البنوك هو النقود الائتمانية أو نقود الوادئع .ويكفى هنا أن نشير إلى أن العلاقة بين هذه النقود الائتمانية والنقود الورقية تشبه العلاقة بين النقود الذهبية والنقود الورقية.ففى كلتا الحالتين تصدر البنوك نقوداً جديدة بناء على الاحتفاظ بالنقود القديمة فى خزائنها

- **المدفوعات الالكترونية** E-payment

إذا كانت النقود سابقا قد مرت بمراحل عديدة فى تطورها تحت ضغط الحاجات لتيسير المبادلات بين المتعاملين،فإنه من المتوقع أن تشهد تطوراً مادام الإقتصاد والمجتمع وكذلك المعاملات فى تطور مستمر.ومن هنا ظهرت للوجود الوسائل الإلكترونية للمدفوعات .

أ / الوسائل الإلكترونية للمدفوعات:

تستخدم هذه الوسائل لتسوية المدفوعات المترتبة على التعاملات ،التى تتم بين الأفراد بعضهم البعض أو بينهم وبين المؤسسات الاقتصادية والتجارية أو فيما بين هذه الأخيرة

- ونستعرض الآن أهم أنواع وأهم خصائص هذه البطاقات على النحو التالى:

١. بطاقات الائتمان Credit cards

تمنح هذه البطاقة حاملها ائتمانا لمدة معينة ، وفقا للشروط المتفق عليها ،بحيث يستطيع أن يستخدمها لشراء مايشاء من سلع وخدمات من السوق فى الداخل أو الخارج.

وتلجأ الجهات المصدرة لهذه البطاقات إلى منح مزايا لحامليها مثل

١. اعفائهم من دفع الفوائد لمدة محددة قد تصل إلى قرابة شهرين، اذا ما سددوا قيمة الائتمان كاملة خلالها
٢. لايلتزم العميل بالسداد الكامل لقيمة الائتمان بعد انتهاء المدة السابقة ،بل قد يسدد نسبة معينة تحددها الجهة المصدرة كأن تكون ١٠٪ أو ٥٪ يستطيع العميل أن يستعملها فى الشراء من الأسواق الخارجية أيا كانت العملة المستخدمة ويسوى قيمة معاملاته فى النهايه بالعملة الوطنية التى اصدرت على أساسه البطاقة ،أى لا يلتزم بأن يسدد بالنقد الأجنبى .

٤. توفير السيولة لحائزى الاوراق المالية،اذا مارغبوا فى بيع مافى حوزتهم من أوراق لاحتياجهم الى النقد السائل إما لاستخدامه فى الاستهلاك أو فى الاستثمار فى اوجه اخرى .

٥. توفير الضمانات اللازمة لاتمام الصفقات وفقاً لقواعد محددة مبسطة وشفافة.

٦. توفير مؤشرات عن حقيقة حجم النشاط ومستوى أداء الاقتصاد القومى والتى تعكسها حركة اسعار أسهم الوحدات الإنتاجية المتداولة اسهمها فى البورصة

يحق لحامل السند استيفاء قيمة سنده فى الميعاد المحدد وبعدها تنقطع صلته بالشركة.

٤. لايحق لحملة الاسهم فى حالة حل الشركة وتصفيتها استرداد قيمتها الابعد حصول حملة السندات على قيمة سنداتهم والفوائد.

- **سوق الأوراق المالية :**

فى الانظمة الاقتصادية الحديثة ، والتى تتمتع بوجود قطاع مالى متطور،تنظم عملية إصدار وتداول الأوراق المالية (وبصفة خاصة الأسهم والسندات وغيرها)من الاوراق المالية)من خلال سوق الأوراق المالية.

وينقسم سوق الأوراق المالية إلى سوقين رئيسيين هما :

١. سوق الإصدار أو السوق الأولية :

وهو السوق التى يتم فيها إصدار الاوراق المالية لأول مرة من خلال العملية المعروفة باسم عملية "الاكتتاب" والتى تتمثل فى طرح الاوراق المالية للبيع وعرضها على الراغبين فى الشراء وفقا لإجراءت حددها القانون. وبالنسبة للاسهم فقد يتعلق "الاكتتاب" بالاسهم الممثلة لرأسمال الشركة المساهمة عند تاسيسها أو عند زيادة راسمالها بعد التاسيس او عند زيادة رأسمالها بعد التاسيس .وبالنسبة للسندات..فقد يتعلق الاكتتاب بسندات صادرة عن شركة،او عن شخص من الأشخاص الاعتبارية العامة التى يحق لها اصدار مثل هذه السندات

٢. سوق التداول أو البورصة :

وهى السوق المنظمة التى يتجمع فيها العارضون والطالبون للأوراق المالية التي سبق اصدارها فى سوق الاصدار..وذلك فى أوقات وأماكن محددة حيث يتم لقاء وسطاء السوق لتنفيذ أوامر عملائهم المتلقاه من قبل ،واثناء فترة عمل البورصة لبيع وشراء الاوراق المالية. والقاعدة أن الاوراق المالية التى يسمح بتداولها فى "اطار البورصة" هى الاوراق التى استوفت الشروط المقررة.لقيدها فى البورصة ويقصر التعامل داخل قاعة التداول على وسطاء السوق المصرح لهم بالتعامل فيها طبقا للقواعد المقررة وتحت إشراف الهيئة القائمة على ادارة البورصة ولكن إلى جانب هذه السوق النظامية هناك ايضاً السوق غير النظامية خارج البورصة حيث يتم تداول الأوراق المالية غير المستوفاة بشروط القيد فى البورصة ولحين إتمام إجراءات قيدها.

أهم وظائف البورصة :

١. تلعب "البورصة" دوراً رئيساً فى الاقتصاديات المعاصرة.وتتمثل أهم الوظائف التى تؤديها فيما يلى:

٢. تعبئه المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمار فى قنوات شرعية منظمة تخدم الاقتصاد الوطنى.

٣. توفير سوق دائمة ومستقرة ومفتوحة للتعامل تيسيراً على المدخرين والمستثمرين.

البورصة:

- **او سوق تداول الأوراق المالية :**

يتوقف معدل النمو فى أى اقتصاد معاصر – بصفه عامة – على حجم الاستثمارات الجديدة التي يتم تنفذيها ويحتاج هذا التنفيذ بالطبع إلى توفير الموارد المالية اللازمة ، هذه الموارد قد تكون متوافرة ذاتيا لدى الجهة المحتاجة للتمويل(فرد او جماعه او حتى الدولة)فتسخدمها مباشرة فى تمويل استثماراتها الجديدة التى ترغب فى تنفيذها .أما إذا لم تتوافر هذه الموارد الذاتية ..فإن هذه الجهة تجد نفسها مضطرة إلى اللجوء للغير لمدها بالتمويل اللازم،وهنا نفرق بين حاليتن:

قد تلجا الجهة الى دعوة الغير للمشاركة معها فى التمويل ،باعتبارهم "مساهمين" فى المشروع المطلوب تنفيذه.

–وقد تلجا هذه الجهة إلى دعوة الغير لإقراضها المال،الذى تحتاجه لتمويل الاستثمار المرغوب تنفيذه باعتبارهم "دائنين"فقط وليسوا "مساهمين" وهنا تلجا الجهة للاقتراض من احدى وحدات الجهاز المصرفى –كوسيط مالى – أو تقوم بنفسها بالاقتراض مباشرة من الجمهور (افراد أو مؤسسات)من خلال اصدار صكوك مديونيه على نفسها (اوراق مالية)قد تكون بدورها فى صورة اذون قصيرة الاجل (اقل من عام عادة) او فى صورة سندات طويلة الاجل .هذا.. وقد اصبحت "الاسهم" و "السندات"من اهم و أشهر الصور المعاصرة لتوفير التمويل اللازم..إما لتمويل الاستثمارات الجديدة أو غيرها.

- **تعريف الاسهم والسندات والفارق بينهما :**

السهم هو صك أو ورقه مالية تمثل حصه الشريك فى رأس مال الشركة المساهمة او (التوصية بالاسهم) التى تساهم فى راسمالها : اى انه يمثل حقا للشريك فى الشركة ويمثل فى الوقت ذاته الورقة المثبتة لهذا الحق .

أما السند فهو صك او ورقه مالية تمثل دينا لصحابها تجاه الشركة المصدرة لها ، ويعتبر السند بصفة عامة بمثابة قرض طويل الاجل تحصل عليه الشركة من خلال الاكتتاب العام ويصدر فى شكل شهادات متساوية القيمة وقابلة للتداول بالطرق التجارية . كذلك قد تكون هذه الشهادات اسمية،أى يحدد فيها اسم صاحبها ،او حاملها دون تحديد لاسم صاحب الشهادة.

وتتمثل أهم الفروق بين السهم والسند فيما يلى:

١. يحق لحامل السهم الاشتراك فى إدارة الشركة أو الرقابة عليها.بينما ليس لحامل السند هذا الحق.

٢. يحق لحامل السهم الحصول على ارباح إذا حققت الشركة أرباحا فإذا لم تحقق فلا يحصل على شئ ،اما حامل السند فله الحق فى الحصول على فائدة ثابتة سنويا بصرف النظر عن تحقيق الشركة ارباح من عدمه.

٣. لا يحق لحامل السهم –كأصل عام– استرداد قيمة اسهمه،طالما ظلت الشركة باقية ويظل شريكا فيها ،بينما

البنكنوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى القيمة نفسها للنقود الذهبية كما حرر هذا الأمر البنك الأهلى من ضرورة تحويل السند الذى يصدره إلى ذهب عند المطالبة من حامله.

وبذلك ..فقد اصبحت النقود الورقية ،وانه لم يعد يمكن تحويلها إلى ذهب

وفى عام ١٩٥٧ أصبغت صفه البنك المركزى رسميا على البنك الاهلى ،وتاكد إشراف الحكومة عليه،وفى عام ١٩٦١ انشئ البنك المركزى المصرى ،واستقل بذلك عن البنك الاهلى ،وأصبح له وحده منذ ذلك التاريخ الحق اصدار النقود الورقية فى مصر.

١. البنوك والنقود الإئتمانية:

إذا كانت النقود الورقية قد غيرت من شكل النقود المعدنية باصدار أوراق البنكنوت باعتبارها بديلا من الذهب والفضة الموجودة فى خزائن البنوك،فإن النقود الائتمانية قد فعلت الشئ نفسه بالنسبة للنقود الورقية .. فقد لاحظت البنوك التجارية أن الافراد يقومون بايداع نقودهم الورقية لديها مكتفين بالتعامل فيما بينهم عن طرق الشيكات.

وهكذا بدات تتنقل ودائع الأفراد فيما بينهم عن طريق الشيكات .ومع استقرار عادة التعامل مع البنوك والثقة فى قدرتها دائماً على الوفاء بالتزاماتها ،بدات البنوك التجارية فى التوسع فى الاقتراض بأكثر مما لديها من ودائع ،ونظراً لانتشار عادة قبول الشيكات فى التعامل فإن الصورة الجديدة من مديونية البنك التجارى قد اصبحت نوعا من النقود ،وهى تسمى "نقودا ائتمانية" ،لانها تخلق بمناسبة قيام البنك التجارى بمنح ائتمان ،اى قروض لعملائه ،وهذه القروض لاتمنح فى شكل نقود مادية (ورقية) وانما فى شكل حسابات تفتح بأسم العميل ويتصرف فيها عن طريق الشيك ،وهكذا اصبحت مجرد مديونية البنك التجارى نوعا من النقود لانها تقبل فى التعامل ، التداول لهذه النقود هى استخدام الشيك.وبطبيعية فإن البنوك التجارية لا تسرف فى خلق هذه المديونية،لأنها يجب أن تكون دائما على استعداد للدفع نقداً للمستفيد من الشيك الذى يطلب صرفه فى شكل نقود ورقية.

وينبغى أن يكون واضحا أن النقود الائتمانية هى مديونية البنك كما هى مسجلة فى دفاتره،اما الشيك فهو وسيلة انتقال هذه المديونية من عميل الى اخر..كذلك فإنه من المفيد الإشارة إلى ان النقود الائتمانية لم تصل بعد الى مرحلة النقود الورقية ، فلا زال الفرد حراً فى قبول تسوية حقوقه عن طريق قبول الشيك ومديونية البنك أو الاصرار على تسوية حقوقه بالنقود الورقية.

- **المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفيه:**

إذا كانت البنوك هى اهم الموسسات المالية الوسيطة..فأنه يوجد إلى جانب البنوك،مؤسسات مالية أخرى تعمل فى مجال الوساطة فى التمويل .ومن أهم هذه المؤسسات المالية الوسيطة شركات التامين وصناديق الاستثمار وصناديق الادخار والمعاشات وشركات توظيف الاموال

ولقد أدى التطور الاقتصادى إلى ظهور نوعين جديدين من البنوك هما :

أ-البنوك الشامله Universal banks

وهى البنوك التى لم تعد تتقيد بالتعامل فى نشاط معين أو فى منطقة أو اقليم معين ،واصبحت تحصل على الأموال من مصادر متعددة،وتوجهها إلى مختلف الأنشطة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب-البنوك الالكترونية E-banks

وهو بنوك تعمل بالكامل من خلال الانترنت حيث تتم المعاملات والعلاقات فيها من خلال الوسائل الالكترونية وليس اللقاء المباشر ، وتعرف هذه البنوك بإسم البنوك الافتراضية Virtual banks.

- **البنوك واصدار النقود :**

ولكى يتضح هذا الدور للبنوك فى اصدار النقود فاننا نتعرض بإيجاز لاصدار النقود الورقية ثم النقود الائتمانية

١. البنوك و إصدار النقود الورقية :

لجأ التجار الى ايداع نقودهم من الذهب والفضة فى البنوك ،فى مقابل الحصول على ايصالات (سندات)إلى أن أصبح التعامل فى النقود الذهبية والفضية يتم عن طريق تداول السندات الممثلة للمعدن فى البنوك ،وهكذا بدأ المتعاملون فى تداول هذه السندات بدلا من تداول الذهب والفضة ذاتها واستقر التجار على قبول السندات بدلا من الذهب او الفضة ،لمعرفتهم بأن حاملها يستطيع فى أى وقت ان يتقدم الى البنك الذى اصدرها ،ويحصل على الذهب والفضة بالقيمة الصادر بها السند وقد استجابت البنوك دائما الى مثل هذه المطالبات .وهكذا ظهرت النقود الورقيه الى الوجود

كانت البنوك تراعى فى هذا الوقت تحقيق نوع من التناسب بين مالديهم من ذهب وماتصدره من سندات على هذا النحو ،فهى وان كانت تصدر سندات مستقلة اعلى من قيمة المعدن النفيس لمقابلة الطلبات المقدمة للسحب .

وبعد هذا عرفت بعض الدول عديداً من الأزمات ،عندما بدأت بعض البنوك تسرف فى اصدار النقود الورقية بكثرة ،مما عرضها للافلاس وضياع حقوق الأفراد ،ولذلك لم تلبث أن عمدت الحكومات إلى قصر أصدار النقود الورقيه (البنكنوت)على أحد البنوك فقط،والذى اصبح فيما بعد البنك المركزى كما بدات تضع بعض القيود على اصدار هذه النقود الورقيه وقد ارتبطت هذه القيود فى اول الامر بضرورة توافر نسبه من الذهب أنواع محددة من السندات والاوراق المالية ذات القيمة المستقرة مقابل اصدار النقود الورقية من جانب البنك المركزى.وهذا يسمى بالغطاء النقدى..كذلك بدأت الدول تلزم الافراد بقبول هذه النقود الورقية فى التعامل ،فلم يعد قبولها اختيارياً كما كانت الحال فى أول الأمر ، وانما اصبح اجبارياً بحكم القانون.

- **تطور إصدار النقود الورقية فى مصر**

ارتبط إصدار النقود الورقية في مصر بانشاء البنك الاهلى المصرى عام ١٨٩٨ ،وكانت النقود الورقية التى يصدرها البنك الاهلى اختيارية فى أول الامر ،ومع قيام الحرب العالمية الاولى ،صدر امر عال فى ١٩١٤ بأن يكون لأوراق

اسئلة الفصل الخامس

١-كان ظهور النقود تعبيرا عن قصور نظام المقايضة

فى ضوء العبارة السابقة واضح مايلى :

عيوب نظام المقايضة.

تطور اشكال النقود.

ج- وظائف النقود.

٢-ضع دائرة حول الحرف الذى يمثل الاجابة الصحيحة فى كل مما يأتى :

-تختلف بطاقات الائتمان عن بطاقات الحسم فى ....

أ- القيمة الحقيقة.

ب- الخصم الفورى او السداد الآجل.

ج-جهة الإصدار.

د-صرف النقود الكترونيا.

- الاتى يمثل دور البنك المركزى عدا .....

أ- إصدار النقود.

ب- إدارة السياسة النقدية.

ج- الرقابة على البنوك.

د-منح القروض للمشروعات.

٣-"ادت التطورات الاقتصادية إلى ظهور العديد من انواع البنوك والتى تختلف عن بعضها فى النشاط الرئيسى الذى يقوم به كل بنك".

فيما يلى أمثله لبعض انواع البنوك ،والمطلوب منك كتابة نوع النشاط الذى يقوم به كل بنك :

نوع البنك نوع النشاط

البنوك المتخصصة .....

البنوك الاستثمارية.....

من الصادرات ،وعند تساوى الجانبين يكون الميزان متوازنا.

ثانيا : ميزان أو حساب العمليات الراسمالية :

ويتضمن هذا الميزان العمليات المتعلقة بحركات رؤوس الاموال مابين الدول ويفرق عادة فى حركات رؤوس الاموال هذه مابين رؤوس الاموال طويلة الاجل ورؤوس الاموال قصيرة الاجل.ويعتبر راس المال طويل الاجل اذا زاد اجله عن عام .والا اعتبر قصير الاجل.

وبصفة عامة فان القيد فى ميزان المدفوعات يرتبط باتجاه المدفوعات وليس بالاثر القانونى لها.وقد تقوم الدولة بالاقتراض من الخارج ،ويؤدى ذلك الى حصولها على ايرادات نقدية ودخولها فى دائرة الاقتصاد القومى وتقيد قيمة القرض فى جانب الدائن او الايرادات رغم أن الدولة قد اصبحت من الناحية القانونية مدينة بمبلغ القرض.

- **انتقالات رؤوس الأموال :**

و هي تنقسم إلي :

١. قصيرة الأجل :

باخذ انتقال رؤوس الأموال صورا وأشكال متنوعة،كما ان اسبابه ودوافعه متنوعه بدورها

أ-حركات رؤوس الاموال التى تنتقل من دولة إلى اخرى بقصد تسوية العجز او الفائض فى علاقتهم التجارية الخارجية.

ب- تشجيع صادراتها تلجا الدوله الى منح الدول المستورده بعض القروض قصيرة الاجل لتمكينها من الاستيراد منها وبالتالى يزداد حجم التبادل التجارى بينها وبين هذه الدولة.

٢. القروض متوسطة وطويلة الأجل .

ترتبط القروض متوسطة وطويلة الاجل عادة بالمشروعات الاستثمارية ،فتمويل هذه المشروعات يحتاج الى فترة زمنية قبل ان تبدا فى الانتاج وبالتالى توفير القدرة على السداد،ولذلك فانها تحتاج الى انواع من التمويل متوسط وطويل الاجل.

وتعتبر الاستثمارات المباشرة من أهم صور انتقال رءوس الاموال ،وتمثل هذه الاستثمارات حقوق ملكية وبالتالى تتضمن مشاركة فى الادارة والارباح او الخسائر فعندما يقوم شخص بالاستثمار مباشرة فى مشروغ مافى دولة اخرى فانه يتحمل مخاطرة فضلا عن المشاركة فى الادراة ،وبالتالى يكون مالكا وليس دائناً.

٣. المساعدات الاقتصادية للتنمية

عرف النظام الدولى – وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية –المساعدات الاقتصادية للتنمية أذ تقدم بعض الدول الصناعية المتقدمة وبعض المؤسسات منحا واعانات للدول النامية لمساعدتهافى جهودها من اجل التنمية او لمواجهة ظروف خاصة مثل الكوارث الطبيعية ،وبالتالى تختلف من هذه الناحية عن القروض والتسهيلات الائتمانية

- **التجارة الدولية والتجارة الداخلية :**

حظى تبادل السلع والخدمات فيما بين الدول باكبر قدر من العناية من الاقتصاديين فى اطار التجارة الدولية ،بل لقد نظر إلى انتقالات رؤوس الأموال فى كثير من الاحوال باعتبارها لا تمثل ظاهرة منفصلة عن التجارة ، وانما تعتبر شكلا مكملا لتبادل السلع والخدمات.

- **خصائص العلاقات الاقتصادية الدولية :**

١. وجود الحدود السياسية
٢. اختلاف العملات
٣. اختلاف فى اللغة والعادات والقيم السائدة فى كل دولة.
٤. تكاليف النقل

- **ميزان المدفوعات :**

ميزان المدفوعات هو سجل محاسبى منتظم لكافة المبادلات أو العمليات الاقتصادية،والتى تتم مابين المقيمين فى الدولة والمقيمين فى العالم الخارجى خلال فترة معينه (سنة فى الغالب)

وينبغى أن ندرك هنا ان ميزان المدفوعات :سجل لما تحصل عليه الدولة من ايردادت من العالم الخارجى وماتدفعه من مدفوعات ، فهو سجل للمتحصلات وللمدفوعات فى الميزان خلال فترة معينة وليس بياناً للمركز القانونى للدولة، باعتبارها دائنة أو مدينة للعالم الخارجى . وسوف يتضح ذلك عندما نرى كيف يتم قيد هذه العمليات وخاصة العمليات الراسمالية.

وإذا كان ميزان المدفوعات هو سجل لكافة العمليات التى تجريها الدولة مع العالم الخارجى خلال فترة معينة (سنة عادة)..فقد جرت العادة على تقسيم هذا الميزان إلى اقسام،من شانها المساعدة على حسن فهم العلاقات الاقتصادية المختلفة للدولة مع العالم الخارجى،وأهم تقسيمات ميزان المدفوعات قسمان ،هما:

أولاً :ميزان او حساب العمليات الجارية :

ويتضمن علاقة الدولة مع الخارج ،فيما يتعلق بالتجارة الخارجية للسلع والخدمات.. ويفرق عادة فى هذا الميزان او الحساب بين ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة،ويشمل ميزان التجارة المنظورة الصادرات والواردات من السلع ،اما ميزان التجارة غير المنظورة فيتضمن الصادرات والواردات من الخدمات غير المادية مثل السياحة او مصاريف التامين والنقل مثل قناة السويس.

ويعتبر ميزان العمليات الجارية أهم قسمى ميزان المدفوعات :لانة يتعلق بالصادرات والواردات من السلع والخدمات التى توثر تاثيراً بالغاًعلى مستوى النشاط الاقتصادى فى الدولة .. وتقيد قيمة المتحصلات التى تحصل عليها الدولة من العالم الخارجى: نتيجة لصادراتها اليه من السلع والخدمات فى جانب الدائن من الميزان،اما قيمه المدفوعات التى تدفعها الدولة لهذا العالم نتيجة لواردتها منه فتقيد فى جانب المدين .ويعتبر الميزان فى حالة فائض اذا زادت المتحصلات

الفصل السادس

العلاقات الاقتصادية الدولية

الاهداف :

يصبح الطالب فى نهاية دراسته لهذا الفصل قادراً على أن :

١. يحدد الخصائص الخاصه بالتجارة الدولية ،والتى تميزها عن التجارة الداخلية.

٢. يوضح أهمية وجود ميزان سنوى للمدفوعات لكل دولة

٣. يبين مضمون ميزان أو حساب العمليات الجارية

٤. يميز مابين حساب رأس المال طويل الأجل ،وحساب راس المال قصير الاجل.

٥. يوصح الصور والأشكال المختلفة لانتقالات رؤوس الأموال مابين الدول ،وكذلك الأسباب والدوافع التى تقف وراء هذه الانتقالات .

٦. يحدد التغيرات الاقتصادية المصاحبة لعملية العولمة.

٧. يوضح المتطلبات التى ينبغى الوفاء بها لمواكبة العولمة.

٨. يبين القوى الاقتصادية الرئيسة فى العالم المعاصر.

تمهيد

لاتقتصر العلاقات الاقتصادية على الافراد المقيمين داخل إقليم الدولة، وانما ايضاً علاقات اقتصادية كثيرة بين افراد ينتمون إلى دول مختلفة.من هنا تظهر أهمية دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية ،وتتنوع هذه العلاقات ،فهى تشمل انتقالات السلع فيما بين الدول ، وهو مايعرف بالتجارة الدولية.ولكن هذه العلاقات الاقتصادية الدولية لا تقتصر على انتقالات السلع ومايرتبط بها من وسائل للدفع. فهى تشمل ايضاً انتقال عناصر الانتاج : فالعنصر البشرى ينتقل من دولة إلى اخرى بشكل مؤقت كما هى الحال فى السياحة ، او باشكال اكثر استقراراً كما فى حالات الهجرة أو الانتقال للعمل فى دول اخرى .كذلك تشمل العلاقات الاقتصادية الدولية انتقال رؤوس الاموال للاستثمار فى دول أخرى او لاقراضها أو بمناسبة تقديم المنح والمساعدات.

البنوك التجارية.....

البنك المركزى.....

٤-ضع دائرة حول الحرف الذى يمثل الاجابة الصحيحة فيما ياتى :

١- تتشابة الأسهم والسندات فى ان كليهما يمثل .....

أ-حصة الشريك فى راس المال.

ب-دين لصاحبه تجاة الشركة أو الجهة المصدرة.

ج-قرضا طويل الأجل.

د-ورقة مالية يمكن تداولها

٢- الاتى:يمثل خصائص الأسهم عدا .....

أ-المشاركة فى الادارة.

ب- الحصول على الارباح فى حالة حدوثها.

ج-يمثل دين على الشركة المصدرة.

د- يمكن تداولة فى سوق الاوراق المالية.

٣- الاتى يمثل خصائص السند عدا.....

أ-يمكن تداولة فى سوق الاوراق المالية.

ب-يمثل دينا لحامله تجاه الجهة المصدرة لة.

ج-الحصول على فائدة

د-المشاركة فى الإدارة

٥- من خلال متابعتك لحركة الأوراق المالية بالبورصة المصرية فى القاهرة والاسكندرية عبر وسائل الاعلام،اكتب فيما يلى لايزيد عن صفحة واحدة عن :

أ- الدور الذى تلعبه البورصة المصرية فى الاقتصاد المصرى.

ب-قائمة بأهم الأوراق المالية التى ترتفع قيمتها وكذلك التى تنخفض قيمتها.

اختبار
ثانياً – الاقتصاد – الثانوية العامة

اولا : اجب عن السؤال الآتى اجباريا :

"أ" تخير من بين الاقواس ماينا سب العبارات الآتية :

١-علم الاقتصاد الذى يتناول المستويات العامة للنشاط الاقتصادى هو .....

(الاقتصادى الكلى – الاقتصادى الجزئى – اقتصاديات الرفاهية – اقتصاديات التنمية)

٢- العنصر الاكثر أهمية فى عملية الإنتاج هو .....

(الطبيعة – راس المال – العمل – الموارد الحرة)

٣-يطلق على مجموع ما أنتج فى الاقتصاد القومى من سلع وخدمات فى فترة معينة.....

(الناتج القومى – الانتاج القومى- الدخل القومى- متوسط الدخل)

٤- تعتبر الضرائب التى تفرض على الدخل عند اتفاقة من الضرائب.....

(التصاعدية – النسبية – المباشرة – غير مباشرة)

٥-البنوك التى تتعامل اساس فى القروض طويلة الاجل للمشروعات هى .....

(البنوك التجارية – البنوك المتخصصة – البنك المركزى – البنوك الاستثمارية).

"ب" ماذا يحدث اذا؟

١. لم توجد وسائل الدفع الالكترونية .

٢. غابت الرقابة المحكمة على أنشطة البنوك .

ثانيا : اجب عن سؤالين فقط مما ياتى :

السؤال الثانى : ماالمقصود بالمفاهيم الاقتصادية الآتية :

أ. تناقص المنفعة الحدية .

ب. الدخل القومى.

ج. المالية العامة.

اسئلة الفصل السادس

قارن بين :

١- العلاقات الاقتصاديه الداخليه و الخارجية .

٢- ميزان التجارة المنظورة و غير المنظورة .

١. بم تفسر .....؟

١. تمثل الاستثمارات المباشرة اهم صور انتقالات رءوس الاموال.

٢. سوء توزيع الدخل علي مستوي العالم .

٣. اختلاف رءوس الاموال علي حسب دوافعها .

" لقد اصبح مفهوم العولمة خاصة في مجال الاقتصاد من المفاهيم التي تسود العالم بأسره ، و قد صاحب ظهور هذا المفهوم عدة متغيرات في هياكل الانتاج العالمي ، كما فرضت تلك المتغيرات تحديات او متطلبات ينبغي أن تهتم بها الدول خاصة النامية.

في ضوء الفقرة السابقة صنف العبارات التالية الي :

أ- عبارات تمثل متغيرات مصاحبة لعملية العولمة .

ب- عبارات تمثل متطلبات ينبغي الوفاء بها لمواكبة العولمة .

١-تطوير التعليم ينبغي ان يتجه نحو الكم والكيف

٢-لابد من تحقيق التكامل بين اقتصاديات الدولة سواء على المستوى الثنائى أو الجماعى.

٣-لقد حدث العديد من التحويلات فى هياكل الانتاج.

٤-لقد زادت حركة رؤوس الأموال بين الاسواق المختلفة.

٥-تتعرض السلع المنتجة محليا إلى المنافسة الشديدة من السلع المستوردة.

٦-هناك ثورة فى مجال الآنتاج الزراعى والصناعى

٧-هناك منافسة شديدة على مستوى الأفراد والمجتمعات فى مجال التعليم والعمل والانتاج.

ألاغنى حوال ٣٧ مثل متوسط الدخول فى الدول الافقر.

جدول (١): عدد السكان و الدخل القومي و التجارة الدولية للسلع في مجموعة الدول السبع (عام ٢٠٠٣)

الدول	السكان (مليون نسمة)	الدخل القومي الاجمالي (بليون دولار)	دخل الفرد سنويا (دولار)	الصادرات (بليون دولار)	الواردات (بليون دولار)
الولايات المتحدة الاميريكية	٢٩١	١٠٩٤٦	٣٧٦١٠	٧٢٤	١٣٠٦
اليابان	١٢٧,٢	٤٣٩٠	٣٤٥١٠	٤٧٢	٣٨٣
ألمانيا	٨٢,٦	٢٠٨٥	٢٥٢٥٠	٧٤٨	٤٩٤
المملكة المتحدة	٥٩,٣	١٦٨٠	٢٨٣٥٠	٣٠٤	٣٨٨
فرنسا	٥٩,٧	١٥٢٣	٢٤٧٧٠	٣٨٥	٣٨٨
ايطاليا	٥٧,٦	١٢٤٣	٢١٥٦٠	٢٩٠	٢٨٩
كندا	٣١,٦	٧٥٧	٢٣٩٣٠	٢٧٢	٢٤٦
الاجمالي	٧٠٩	٢٢٦٢٤	٣١٩١٠	٣١٥٩	٣٤٩٤
النسبة الي اجمالي العالم	٪١١,٣	٪٦٥,٦		٪٤٢,٧	٪٤٥,٨

و يتضح من جدول (١) ما يلي : -

١. الدول ذات الدخل الاكبر علي مستوي العالم و هم علي الترتيب
الولايات المتحدة الاميريكية ، اليابان ، ألمانيا ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، ايطاليا، كندا.
٢. يتراوح دخل الفرد سنويا في هذه الدول ما بين ٣٧٦١٠ دولاركأعلي دخل في الولايات المتحدة الاميريكية الي ٢١٥٦٠ دولار كأدني دخل في ايطاليا .
٣. تمثل هذه الدول فيما بينها " مجموعه السبعة" و التي تجتمع بشكل دوري للتنسيق فيما بينها بخصوص موقفها من كل ما يجري في العالم بإعتبارها المحتكرة لقرابه ثلثي دخل العالم بأسره ، و اقل قليلا من نصف حجم تجارة العالم في السلع

يبلغ متوسط دخل الفرد في مصر حوالي ١٣٩٠ دولار سنويا إلا إنه نظرا لاختلاف مستويات الاسعار بين الدول المختلفة، فإنه بحساب القوة الشرائية الحقيقة للدخل في مصر يرتفع متوسط دخل الفرد الحقيقي الي ٣٤٩٠ دولارا للفرد سنويا

فرصة النفاذ إلى اسواق الدول الاخرى إذا ما طورت جهازها الإنتاجى ،وصارت تنتج بتكلفة اقتصادية أفضل من غيرها ،وتنتج ايضا منتجات ذات نوعية جيدة ليكون لها ميزة تنافسية ، الا انها فى الوقت ذاته تتعرض لمنافسة شديدة وغالبا غير متكافئة مع سلع الدول الاخرى خاصة التى تعمل فى ظروف انتاجية أفضل سواء من حيث التكنولوجيا المتطورة ،السياسات الواعية المشجعة على الإنتاج ،وتوافر المهارات الإدارية والعلمية والسوق ... الخ.

وإذا كانت العولمة تفتح افاقا واسعة للقادمين الجدد إلى سوق الانتاج والاستهلاك للاستفادة مما يتوافر لدى السابقين من مزايا تكنولوجية وعملية..إلخ إلا انه فى الواقع جاء اتفاق الجوانب التجارية لحماية حقوق الملكية الفكرية "التربس"ليجعل الأمر أكثر صعوبة من حيث إطالة مدة الحماية وتوسيع نطاقها لتشمل المنتجات،وليس فقط وسائل الإنتاج،ولفرض عقوبات اقتصاديه شديدة على مخالفة هذه الإحكام وغيرها.

- **ومن هنا يمكن القول إن الدول الساعية للتقدم عليها أن:**

١. تعنى بتنمية مواردها البشرية أى تعنى بالتعليم ومكوناتة المختلفة،مع التركيز على عنصر الجودة التعليمية.
٢. تعنى بالبحث العلمى والتطوير.
٣. تعنى بتطوير انتاجها كما ونوعا ورفع مستوى الكفاءة لديها.
٤. تعنى بخلق طلب متميز لدى القطاعين العام والخاص على المنتج التعليمى المتميزمن جهة ونتائج البحث العلمى والتطوير من جهة اخرى.
٥. تعنى الدول النامية بخلق تكامل اقتصادى فيما بينها،والأحرى بذلك الدول العربية.
٦. وعلى مستوى الافراد يجب عليهم ان يتقنوا عديدا من المهارات المهنية واللوجستية ، التى تؤهلهم للحصول على فرص عمل سواء فى الداخل أو فى الخارج،وبما ينعكس على مستوى إنتاجيتهم.

- **القوى الاقتصادية الرئيسة فى العالم المعاصر**

انقسم العالم فى بداية هذه الألفية الثالثة إلى شمال متقدم وجنوب متخلف،فالدول فى الجزء الشمالى من الكرة الأرضية مثل : اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الامريكية وكندا تتميز بتطور هياكلها الاقتصادى وتحقق معدلات مرتفعة للنمو ،وتوفر دخولاً مرتفعة لمواطنيها ، اما الدول التى تقع – فى الغالب فى الجزء الجنوبى من الكرة الارضية فى شرق ووسط وجنوب اسيا وقارة افريقيا وقارة امريكا اللاتينية "مع بعض الاستثناءات مثل دول النمور الاسيوية وجنوب افريقيا والصين وبعض الدول العربية البترولية".

فإنها تعانى من التخلف النسبى لهياكل اقتصاداتها وتنمو بمعدلات محدودة ، ولا توفر إلا مستويات منخفضة من الدخول لمواطنيها.

ويحذر تقرير التنميه فى "عام ٢٠٠٣" الذى يصدره البنك الدولى من أنه رغم الانخفاض الطفيف للنسبة المئوية للسكان الذين يعشيون فى فقر مدقع "أى الذين يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم" إلا أن عددهم بلغ ١,٢ مليار نسمة فى نهاية القرن العشرين بنسبة ٢٠٪من اجمالى سكان العالم البالغ حوالى ٦ مليارات نسمة،كذلك ترتفع نسبة الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولارين فى اليوم الواحد إلى ٥٠٪ تقريبا من اجمالى سكان العالم "أى حوالى ٣ مليار نسمة" ومن الناحية الأخرى اتسعت ظاهرة عدم المساواة فى توزيع الدخول على مستوى العالم ، بل تضاعف فى الاربعين سنة الاخيرة الفارق بين متوسط الدخل فى أغنى ٢٠ دولة أفقر ٢٠ دولة ،وبحيث وصل متوسط الدخول الآن فى هذه الدول

تطور النظام الاقتصادى العالمى

- **العولمة** globalization

شهد العالم تطورات سريعه ومتلاحقة ومتعددة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. الخ على مدار العقود الماضيه .

ولقد تجسدت هذه التحولات بصفة عامة فى الازالة التدريجية للحدود غير الجغرافية بين الدول والكيانات السياسيه المختلفة.بحيث اصبح يسود الاتجاه نحو توحيد القوانين التى تحكم كثيرا من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما خرجت صيحات عالمية تنادى بضرورة نشر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان على مستوى دول العالم المختلفة،وهذا فى الوقت الذى اصبح فيه المواطن فى اى دول يشهد ما يحدث فى بقية العالم وهوجالس فى مكانه،وذلك باستخدام الادوات الالكترونية لتغير محطات استقبال البث التلفزيونى.

ولعلنا لا نبالغ اذا قلنا ان انماط الاستهلاك تتقارب على نحو تدريجى بفضل الاعلانات التجارية العابرة للحدود من الوسائل الالكترونيه الحديثة،التى تهيمن عليها الشركات متعددة الجنسيات وهذه التحولات وغيرها تشكل ماأصبح يطبق عليه الان العولمة أى عولمة القوانين والسياسات خاصة في المجال الاقتصادى وعولمة فى الجانب الاجتماعى والثقافى وهكذا تتداخل وتتشابك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجيه للعولمة.

فالعولمة اذا وخاصة الاقتصادية منها تعنى ان كل كيان اقتصادى يتكامل ويندمج مع غيره من الكيانات ليتكون من الكل مجموع اقتصادى على مستوى العالم،يخضع للقانون والقواعد ذاتها بغض النظر عن خصوصية هذه الكيانات سواء كانت متقدمة ام متخلفة غنية ام فقيرة ،ولا يفرق بينهما سوى اعطاء مهلة من الوقت لكى تلحق الكيانات الضعيفة بالمجموع.

- **فالعولمة رافقها :**

١. حدوث تحولات عديدة فى هيكل الانتاج العالمى ذاته واصبحت اهم المدخلات تتمثل فى المعلومات والمعرفه واشكال جديدة من المواد الاولية تحل محل المواد التقليدية.
٢. ظهرت ثورات علمية عديدة خاصة فى مجال الزراعة وتجسد هذا فيما يعرف بالهندسة الوراثية او التكنولوجيا الحيوية.
٣. ازدادت حركات رءوس الاموال كثيرا بين الدول لتصبح اضعاف حركة التبادل التجارى ذاته مدفوعة بالتقدم فى وسائل الاتصال من جهة وبدافع المضاربة مستغلة مناخ التحرير فى السياسات والاقتصاد من جهة أخرى.
٤. اذا كانت العولمة تعنى التحرير والتخلص التدريجى من القيود والعقبات، التى كانت تعترض طرق التجارة الدولية فإنها القت بظلالها على الاداء فى الاقتصادات الوطنية ذاتها ،حيث اسهمت فى التحرير داخل الاقتصادات الوطنية Deregulation واستفادت منها كذلك .

- **العولمة فرص تحديات:**

أدت التطورات إلى فرض عديد من التجديات Challenges على الدول الناميةمع منحها العديد من الفرص Opportunities أمام الدول المتقدمة إن استطاعت أن تستفيد منها ،وهو ما يعد تحديا فى الوقت ذاته،يعطيها

السؤال الثالث

"أ" مالفرق بين:

١. رأس المال الثابت ورأس المال المتداول .

٢. مبدأ سنوية الموازنة العامة ومبدأ وحدة الموازنة.

"ب" ما النصيحة التى توجهها .

لرجل يمتلك أوراقا مالية ويريد استثمارها – مع من يتعامل ؟

السؤال الرابع : بم تفسر ....؟

١. لا يهتم علم الاقتصاد إلا بالموارد النادرة.

٢. قصور السوق عن توفير الخدمات العامة والاجتماعية.

٣. ظهور انواع جديدة من البنوك

٤. سوء توزيع الدخل على مستوى العالم.

السؤال الثاني

أ) بم تفسر ..... ؟

١. ليس كل جهد انساني عمل

٢. حساب العمليات التجارية اهم اقسام ميزان المدفوعات.

٣. ضرورة مراعاة مبدأ سنويه الموازنة .

٤. الدخل الحقيقي اهم من الدخل النقدي.

ب) ما العلاقه بين .....؟

١. علم الاقتصاد و النظر الي المستقبل .

٢. الخدمات الاجتماعية و تطور المجتمع .

السؤال الثالث

" شهدت النقود تطورا كبيرا حتي وصلنا الي النقود الالكترونية "

في ضوء هذة العبارة وضح من وجهه نظرك :

١. الامور التي يجب توافرها حتي يسود التعامل بالنقود الالكترونية .

٢. الفرق بين الاسهم و السندات

٣. اهم صور انتقالات رؤوس الاموال .

٤. الأمور التي يجب ان تراعيها الدول الساعية للتقدم .

انتهت الأسئلة

جمهورية مصر العربية

وزارة التربية و التعليم

امتحان شهادة إتمام الثانوية العامه المصرية بجمهورية السودان لعام ٢٠١٤

نظام قديم – الدور الاول

المادة : للمرحلتين — الزمن : ساعتين

أجب عن الاسئلة الاتية — الاسئلة في صفحتين

السؤال الاول

أ) اختر الاجابة الصحيحة مما بين الاقواس :

١. يطلق علي الموارد الاقتصادية اسم الموارد .....

(الحرة – البشرية – الطبيعية – النادرة)

٢. ادخلت الطبيعه بعد .....الي الدراسات الاقتصادية

(المكان – الزمن – الانتاج غير المباشر – المهارة)

٣. يدل علي مستوي معيشة الفرد الدخل .....

(الحقيقي- النقدي – القومي – المتوسط)

٤. الضرائب علي ارباح شركات الاموال نوع من الضرائب .....

(المباشرة – التصاعدية – غير المباشرة –النسبية)

٥. ارتبط إصدار النقود الورقية لاول مرة في مصر بإنشاء البنك .....

(المركزي – الاهلي – العقاري – الصناعي)

ب) ما المقصود بكل من ...؟

١. المالية العامة .

٢. اتفاقية التربس .

ج) ماذا يحدث إذا ..... ؟

١. لم تراع الدولة تحقيق عدالة التوزيع .

٢. اختفت البنوك التجارية .

(ب) دلل علي صحة او خطأ العبارات التالية :

١. كل الحاجات لها نفس التأثير علي النشاط الاقتصادي .

٢. يجب مراعاة الاعتبارات الانسانية عند تشغيل العامل .

٣. تفرض الضرائب علي اساس القدرة علي الدفع .

السؤال الثالث :

(أ) "حظي تبادل السلع و الخدمات فيما بين الدول بأكبر قدر من العناية من الاقتصاديين في اطار نظرية التجارة الدولية "

في ضوء العبارة السابقة أجب عما يأتي :

١. ما اهم خصائص العلاقات الاقتصادية الدولية ؟

صمم نموذج لميزان المدفوعات بحيث يتضمن حساب العمليات الجارية و حساب العمليات الرأسمالية به، من البيانات التالية :

تجارة منظورة ← الواردات من السلع

الصادرات من السلع .

تجارة غير منظورة ← نفقات السفر الي الدول الاجنبية .

حساب عمليات رأسمالية ← قروض حصلت عليها الدولة من الخارج

(ب) اكتب المصطلح او المفهوم الاقتصادي الذي تدل عليه كل عبارة من العبارات التالية :

١. وجود المورد بكمية اكبر مما يشبع كل الحاجات التي يصلح لاشباعها .

٢. يمكن استخدامه مرات عديدة في الانتاج دون ان يفقد خصائصة الاساسية .

٣. كمية النقود التي يتم الحصول عليها مقابل الاسهام في العملية الانتاجية خلال مدة ما .

٤. خدمات فردية في ظاهرها و لكنها تتضمن نفعًا عامًا علي الآخرين .

انتهت الاسئلة

جمهورية مصر العربية

وزارة التربية و التعليم

امتحان شهادة إتمام الثانوية العامه المصرية لعام ٢٠١٣

(الدور الاول)

المادة : الاقتصاد (للمرحلتين) الزمن : ساعه و نصف

اجب عن الاسئلة الاتية : (الاسئلة في صفحتين)

السؤال الأول : (٩ درجات)

(أ) أختر الإجابة الصحيحة مما بين القوسين ، ثم اكتب العبارة كاملة في كراسة الاجابة :

١. يتناول علم الاقتصاد تقييم السلوك الاقتصادي في اقتصاديات ....

(العمل – النمو و التنمية – الرفاهية – الازمات الاقتصادية)

٢. التلوث او الاهدار الذي يلحق بالموارد الطبيعية يجعلها موارد .....

(استهلاكية – إنتاجية – حرة – نادرة)

٣. تنتمى الضريبة العامة على المبيعات إلى الضرائب .....

(المباشرة – غير المباشرة – النسبية – التصاعدية)

(ب) قارن بين كل من :

الناتج القومى – الإنفاق القومى

البنوك المركزية – البنوك العقارية

(ج)أيهما أكثر أهمية فى رأيك ؟ أن تمتلك عدة سندات أم أسهم ؟

السؤال الثانى : (٨درجات)

(أ) "يُلزم القانون السلطة التنفيذية بعرض الحسابات الختامية على مجلس الشعب لاعتمادها ويقوم الجهاز المركزى بإعداد تقارير الحسابات الختامية".

فى ضوء العبارة السابقة أجب عما يأتى :

١. ما أوجة الإختلاف بين الموازنة العامه والحساب الختامى ؟

٢. ماذا يحدث إذا غابت الديمقراطية السياسية عن النشاط المالى للدولة ؟

٣. كيف يتحقق التوازن بين الايرادات و النفقات العامة في مصر ؟ عبر من وجهه نظرك مبدأ توازن الموازنة

السؤال الثالث

"أصبح أهم ما يميز الاقتصاد المعاصر الاتجاه الي الخصخصة و النظام الرأسمالي و سيادة عصر العولمة "

في ضوء هذه العبارة أجب عن الاتي :

١. ماهي العوله الاقتصادية و لماذا شاع استخدام مصطلح العولمة ؟

٢. اذكر انواع الخصخصة.

٣. ما اهم التحولات التي رافقت العوله ؟

٤. من وجهة نظرك هل استفادت مصر من تطبيق الخصخصة ؟

انتهت الاسئله

جمهورية مصر العربية

وزارة التربية و التعليم

امتحان شهادة إتمام الثانوية العامه المصرية بجمهورية السودان لعام ٢٠١٤

نظام حديث – الدور الاول

المادة : الاقتصاد — الزمن : ساعه و نصف

أجب عن الاسئلة الاتية : — الاسئلة في صفحتين

السؤال الاول

(أ) حدد العبارات الصحيحة مع تفسيرها و العبارات غير الصحيحة مع تصويبها :

١. تخرج الموارد الاقتصاديه من مجال علم الاقتصاد .

٢. تسهم مدفوعات التحويلات في زيادة الدخل القومي .

٣. الخدمات الاجتماعية في ظاهرها فردية تخضع لمبدأ القصر .

٤. البنوك التجارية مؤسسات مالية غير متخصصة .

٥. يشمل ميزان العمليات الرأسمالية الصادرات و الواردات من السلع

(ب) ما العلاقة بين .....؟

١. النشاط الاقتصادي و فكرة الموقع

٢. التطور الاقتصادي – البنوك

السؤال الثاني

(أ) أعط مفهوما او مصطلحا اقتصاديا لكل عبارة من العبارات الاتية :

١. علم الاقتصاد ينظر الي المستقبل و ما يعد له من إمكانات نمو .

٢. الجهد الانساني المبذول من خلال العملية الانتاجية بقصد انتاج سلعه او خدمة .

٣. كل ما يتم تحصيله من نقود مقابل خدمة يحصل عليها الفرد .

٤. نقود ارتبطت بفكرة الدين علي البنك .

(ب) ما النتائج المترتبة علي ....؟

١. انخفاض متوسط دخل الفرد .

٢. نمو السوق المالية (البورصة) .

المواصفات الفنيـــة:

مقـــاس الكتـــاب:	$\frac{1}{8}$ (٥٧ × ٨٢) سم
طبـــع الـمتـــن:	٤ لـــون
طبـــع الغـــلاف:	٤ لـــون
ورق الـمتـــــن:	٧٠ جم أبيض
ورق الغـــــلاف:	١٨٠ جم كوشيه
عدد الصفحات بالغلاف:	١٩٦ صفحة

http://elearning.moe.gov.eg

جميع حقوق الطبع محفوظة لوزارة التربية والتعليم داخل جمهورية مصر العربية